

Distr.
GENERAL

A/C.5/51/30
15 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١٣٧ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت
في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد لعام ١٩٩٧ للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٠ جيم، المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ طلب من مكتب المراقبة الداخلية أن يجري تقييماً لاحتياجات المحكمة من الموارد، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

ويقترح الأمين العام، في انتظار صدور تقرير مكتب المراقبة الداخلية، وبغية كفالة استمرار تشغيل المحكمة دون انقطاع في عام ١٩٩٧، إبقاء الموارد الحقيقة لعام ١٩٩٧ على مستوى عام ١٩٩٦، وعدم زيادةها إلا بتلك الموارد الإضافية اللازمة لتلبية متطلبات المحكمة الفورية وغير القابلة للتأجيل.

والمجموع الصافي للموارد المطلوبة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، يبلغ ٨٠٠ ٤٧٥ ٥٣ دولار (إجماليه ٥٨ ٨٦٣ ٥٠٠ دولار) ويعكس ارتفاعاً صافياً ١٧٨ ٤٥ ١٨ دولاراً و ٣٦ وظيفة إضافية بالمقارنة مع اعتماد عام ١٩٩٦ ومستوى ملاك الموظفين المأذون به لذلك العام.



أولاً - مقدمة

١ - حدد مجلس الأمن، اختصاصات المحكمة الدولية في قراره ٨٠٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤.

٢ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٢/٥٠ جيم المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أن ترصد للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مبلغاً صافيه ٢٧٧٩٣١٢٢ دولاراً (إجماليه ٣١٠٧٠٥٧٢ دولاراً) للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بالإضافة إلى مبلغ صافيه ٦٣٧٥٠٠ ٧ دولار (إجماليه ٦١٩٥٠٠ ٨ دولار) سبق اعتماده للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٠ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. بلغ مجموع الاعتماد الصافي لعام ١٩٩٦، ٦٢٢٤٣٠ ٣٥ دولاراً (إجماليه ٦٩٠٠٧٢).

٣ - وفي القرار ٢١٢/٥٠ جيم، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقارير كاملة عما ورد من الأموال الخارجية عن الميزانية وعن استخدامها لدى إعداد مقترنات الميزانية المقبلة للمحكمة بغية ضمان الشفافية فيما يتعلق بالغرض من هذه الأموال وباستخدامها. وتلبية لهذا الطلب اختيار شكل هذه الوثيقة التي تتضمن تفاصيل النسبات الخارجية عن الميزانية لعام ١٩٩٥ والتقديرات ذات الصلة لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ موزعة حسب البرامج، بالإضافة إلى معلومات عن الموظفين المعارين والمساهمات التقدية (انظر المرفق الأول).

٤ - غير أن الأمين العام لم يتمكن حتى الآن منأخذ ملاحظات مكتب المراقبة الداخلية في الاعتبار، نظراً إلى أن التقرير المرتقب من المكتب والمتعلق باحتياجات المحكمة من الموارد لم يكن متاحاً وقت كتابة هذه الوثيقة. ونظراً لأهمية هذا التقرير المرتقب، تقتصر مقترنات الميزانية الحالية على الموارد الحقيقة لعام ١٩٩٧ التي أبقيت على مستوى عام ١٩٩٦، مضافة إليها البنود التي لا يمكن تنفيذها والناجمة عن متطلبات أعمال المحكمة الجارية. وعلى الرغم من أنه يبدو من المؤكد أنه سيتم توسيع نطاق الأنشطة بشكل يتجاوز الأنشطة المقترنة أدناه، يبدو من الحكمة تأجيل النظر في الاحتياجات الإضافية حتى صدور التقرير المذكور أعلاه. وعندما يصبح التقرير متاحاً، سيعود الأمين العام للنظر في مسألة الموارد الإضافية اللازمة لكي تضطلع المحكمة بولايتها. ويتوقع الأمين العام، عند ذلك، أن يكون في وضع يسمح له بالاستفادة الكاملة من ملاحظات مكتب المراقبة الداخلية الواردة في تقريره، ومن أي مقرر قد تتخذه الجمعية العامة استناداً إلى التقرير التالي بشأن الموظفين بدون مرتب، ومن ثم تمكين الجمعية العامة من اتخاذ ما تراه مناسباً من المقررات المتعلقة بالموارد في ضوء جميع الواقع ذات الصلة، وذلك في دورتها الحادية والخمسين المستأنفة في عام ١٩٩٧.

٥ - ويتضمن هذا التقرير احتياجات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من الموارد لعام ١٩٩٧ البالغة ٨٠٠٤٧٥٥٣ دولار (صاف) أو ٥٠٠٨٦٣٥٨ دولار (إجمالي). ويشمل مقترنات بشأن زيادة مقدارها

١٧٨ ٤٥ ١٨٠٤٥ دولارا وإضافة ٣٦ وظيفة بالمقارنة مع اعتماد عام ١٩٩٦ وجدول ملخص الموظفين المأذون به لذلك العام.

٦ - تكون المحكمة، التي مقرها في لاهاي، من الأجهزة التالية: الدوائر، التي تشمل دائرتين ابتدائيتين ودائرة استئناف، ومكتب المدعي العام، وقلم سجل المحكمة الذي يقدم خدماته لكل من الدوائر ومكتب المدعي العام.

٧ - ويبين الجدول ١ توزيع مجموع موارد المحكمة لعام ١٩٩٧.

الجدول ١ - موجز الاحتياجات موزعة حسب الأجهزة

(آلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المقترنة

(ه) تقديرات الاحتياجات لعام ١٩٩٧	(د) تغير الموارد (ه) - (ج)	(ج) اعتماد عام ١٩٩٦ بالتكلفة الكاملة	(ب) اعتماد عام ١٩٩٦	(أ) نفقات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤	
٢ ٣٢٤,٨	٢٤٣,٥	٢٠٨١,٣	٢٠٥٩,٣	٣ ٨٧٢,٧	الدوائر
١٦ ٦٥٣,٩	١ ٧٧٤,٥	١٤ ٨٧٩,٤	١٢ ١٧٧,٦	١٢ ٥١٢,٧	مكتب المدعي العام
٣٤ ٤٩٧,١	١٠ ٦٣٧,٥	٢٣ ٨٥٩,٦	٢١ ١٩٣,٧	١٩ ٤٨٢,٧	قلم سجل المحكمة
٥٣ ٤٧٥,٨	١٢ ٦٥٥,٥	٤٠ ٨٢٠,٣	٣٥ ٤٣٠,٦	٣٥ ٨٦٨,١	المجموع

العمود (د)، "تغير الموارد"، يعكس الحاجة إلى زيادات على المبلغ المدرج في العمود (ج)، "اعتماد عام ١٩٩٦ بالتكلفة الكاملة" أو تقصيقاتها فيه. وتعكس الزيادات الاحتياجات الناجمة عن تحول المحكمة أصبحت في حالة التشغيل الكامل ولديها جدول زمني للمحاكمات يقتضي لأول مرة السنة بكاملها. وقد أبقت هذه الزيادات عند أدنى حد ممكن في هذه المرحلة عن طريق إدراج البنود الناجمة عن متطلبات عمل المحكمة فحسب. وتشمل معظم هذه المتطلبات في إطار قلم سجل المحكمة في شكل خدمات تعاقدية تشمل أتعاب محامي الدفاع وتكليف خدمات إجراءات المحاكمة، وبناء قاعة ثانية للمحكمة، وإدخال تغييرات وتحسينات بسيطة على المبني، وتحمل المسؤلية كأمانة عن مبنى "إيفون" والتكاليف المرتبطة به من أجل تشغيله وصيانته. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت إضافة ٣٦ وظيفة مؤقتة جديدة لعام ١٩٩٧. وتكون خمس عشرة وظيفة منها (٣ من الفئة الفنية و ١٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لمكتب المدعي العام من أجل مواصلة إعداد دعاوى الادعاء لبرنامج المحاكمات لعام ١٩٩٧. وترتبط إحدى وعشرون وظيفة من هذه الوظائف (١ من الفئة الفنية، و ١١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٩ من فئة خدمات الأمن) مباشرة بصيانة المبني وأماكن العمل، وبتوفير مهام تجوير البيانات والأمن البالغة الأهمية.

الجدول ٢ - موجز الاحتياجات موزعة حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الميزانية المقررة

(هـ) تقديرات الاحتياجات لعام ١٩٩٧	(دـ) تغير الموارد (هـ)-(جـ)	(جـ) اعتماد عام ١٩٩٦ بالتكلفة ال الكاملة	(بـ) اعتماد عام ١٩٩٦	(هـ) نفقات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤	
٢٧٤٣٣,٤	٢٠٧٠,٣	٢٥٣٦٣,١	١٩٩٧٣,٤	١٦٠١٣,١	الوظائف المؤقتة
١٨٣٣,٢	٢١٢,٨	١٦١٩,٤	١٦١٩,٤	٣١٤٠,٧	المرتبات والبدلات للقضاة
١٥٣,٥	١٦,١	١٣٧,٤	١٣٧,٤	١٢٨,٩	التكاليف العامة للقضاة
١٠٨,١	(٨٣,٦)	١٩١,٧	١٩١,٧	٦٥,٣	المساعدة المؤقتة للاجتماعات
٨٠٧,٢	١٠٣,٢	٧٠٤,٠	٧٠٤,٠	١٥١,٥	المساعدة المؤقتة العامة
٢١٣,٠	١٠٦,٠	١٠٧,٠	١٠٧,٠	٢٧٦,٩	العمل الإضافي
١٤٥,٠	٦٨,٣	٧٦,٧	٧٦,٧	١٧٨,١	الخبراء الاستشاريون والخبراء
٣١٢٢,٢	٩٠٥,٢	٢٢١٨,٠	٢٢١٨,٠	٣٠١٨,٤	السفر
٦٢١٤,٢	٢٢٦٤,٢	٣٩٥٠,٠	٣٩٥٠,٠	٣١٥٩,٣	الخدمات التعاقدية
٢,٩	-	٢,٩	٢,٩	٠,٧	الضيافة
٦٥٤٥,٥	٢٢٧٤,١	٤٢٥١,٤	٤٢٥١,٤	٥٧٤١,٢	نفقات التشغيل العامة
١٤٧٦,٢	٥٦٥,٥	٩١٠,٧	٩١٠,٧	٥٩٩,٤	اللوازم والمواد
٢٨١٦,٥	١٥٢٨,٥	١٢٨٨,٠	١٢٨٨,٠	٣٤١٤,٦	الأثاث والمعدات
٢٦٢٤,٩	٢٦٢٤,٩	-	-	-	التغييرات والتحسينات في العياباني
٥٣٤٧٥,٨	١٢٦٠٥,٥	٤٠٨٢٠,٣	٤٠٨٢٠,٣	٣٥٨٦٨,١	المجموع

باء - الموارد الخارجية عن الميزانية

تقديرات عام ١٩٩٧	تقديرات عام ١٩٩٦	نفقات عام ١٩٩٥	وجه الإنفاق
١٧١,٣	٢٣,٤	-	الوظائف المؤقتة
٤٢٣,٨	١٢,٠	-	المدفوعات الأخرى (بدل الإقامة المخصص للبعثة)
٣٤٩,٩	٢٢٦,٦	-	المساعدة المؤقتة العامة
١٠,٠	٤٥,٠	-	الخبراء الاستشاريون والخبراء
-	٥٣٩,٠	٨٨,٩	السفر
٨٥,٠	-	١,٣	الخدمات التعاقدية
٤٥٧,٠	٨٤,٠	-	نفقات التشغيل العامة
٩٢,٧	٥٥,٠	-	الوازم والمواد
٩٧٠,٧	٥٧٠,٠	-	الأثاث والمعدات
٢٥٦٠,٤	١٥٤٥,٠	٩٠,٤	المجموع

الجدول ٣ - الاحتياجات من الوظائف المؤقتة لعام ١٩٩٧

ألف - الميزانية المقررة

النفقة	١٩٩٦	١٩٩٧	الزيادة/(النقصان)
الفترة الثانية وما فوقها			
وكيل الأمين العام	١	١	-
الأمين العام المساعد	١	١	-
مد - ٢	١	١	-
مد - ١	٣	٣	-
ف - ٥	١٢	١٢	-
ف - ٤	٥٣	٥٣	-
ف - ٣	٦٧	٧٩	٢
ف - ١/٢	٤٢	٤٤	٢
المجموع			
فترة الخدمات العامة والفنادق الأخرى			
فترة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	٦	٦	-
فترة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	١٠٤	١٢٧	٢٣
خدمات الأمن	٤٧	٥٦	٩
المجموع			
المجموع الكلي			
٣٣٧	٣٧٣	١٨٩	٣٢
٤٧	٦٧	٦٧	٢٣
١٨٠	١٨٤	٤٤	٤

باء - الموارد الخارجة عن الميزانية

النفقة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
ف - ٣	-	١	١
فترة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	-	٢	٢
المجموع	-	٣	٣

جيم - الموظفون بدون مرتب في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

الوظيفة	عدد الموظفين
مساعدون قانونيون	٢٢
محققون	١٧
مستشارون قانونيون/ومدعون عامون	١١
محلل معلومات	١
موظف بحوث	١
موظف مشاريع	١
مستشار سياسي	١
محام	١
المجموع	٥٥

ثانياً - التطورات الأخيرة

٨ - في عام ١٩٩٦، دخلت المحكمة الدولية مرحلة جديدة من مراحل تطورها كجهاز قضائي مع بداية المحاكمات. وكانت المحاكمة الأولى ضد دوسكو تاديتش، وبدأت في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦، ولا تزال مستمرة حتى تاريخ كتابة هذه الوثيقة. وتجمع الدائرة الابتدائية حالياً أربعة أيام في الأسبوع ويخصص اليوم المتبقى لكي تستخدم قاعة المحكمة الوحيدة لإجراءات قضائية أخرى. وحتى الآن، أقرّ قضاة المحكمة ١٨ لائحة اتهام تشمل ٧٥ متهمًا. وفي هذا الصدد، ينتظر تقديم ما مجموعه سبعة متهمين إلى المحاكمة (وهم محتجزون حالياً). ومن المتوقع أن يُسلم متهمون آخرون إلى المحكمة خلال فترة وجيزة.

٩ - وانتهت دعوى الادعاء العام في محاكمة تاديتش في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦. وحتى ذلك التاريخ، كان ٧٦ شاهداً قد حضروا أمام المحكمة للادلاء بشهادتهم. وأبلغ الدفاع المحكمة أنه سيطلب حضور شهود يتراوح عددهم ما بين ٤٠ و ٥٠ شاهداً أثناء عرض قضيته. وقد منح عدد من الشهود، سواءً في ذلك شهود الادعاء وشهود الدفاع، شكلاً من أشكال الحماية كعدم الإعلان عن أسمائهم، أو التشويه المرئي لصورهم التلفزيونية، أو عدم الإفصاح عن هويتهم على الاطلاق. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وافقت الدائرة الابتدائية على طلب الدفاع السماح للشهود بتقديم شهادتهم عن بعد في بعض الحالات التي لا يمكن فيها شهود الدفاع من السفر إلى لاهاي أو لا يرغبون في ذلك، وهنا بتوافر الأموال ووجود الترتيبات التقنية والإجرائية السليمة.

١٠ - وفي نهاية آب/أغسطس، كان قد قدم إلى المحكمة ٢٨١ مستندًا بشكل وثائقي، ومادي، والكتروني. وتعرض المستندات على شاشات فردية في قاعة المحكمة، مما يسمح لجميع الأطراف بأن تتابع القضية بصورة مباشرة. وتبث المداولات باللغات الانكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية، كما تتاح نسخ حرفية منها عن طريق الحاسوب لاستعمالها كمرجع فوري.

١١ - وفيما يتعلق بلائحة الإجراءات والأدلة للمحكمة، أصدرت تعديلات إضافية خلال فترة الـ ١٢ شهرا الماضية تتناول مسائل الأدلة، ونقل الشهود المحتجزين، وأوامر الاعتقال، واحتجاز المشتبه فيهم. وبالإضافة إلى لائحة الإجراءات والأدلة، ينظم سير أعمال المحكمة بواسطة عدد من مجموعات القواعد واللوائح الأخرى مثل قواعد الاحتجاز، وللائحة المتعلقة بالمحتجزين، والتوجيهات المتعلقة بانتداب محامي الدفاع، التي جرى تعديليها في الدورة العامة الحادية عشرة المعقدة في تموز/يوليه ١٩٩٦.

١٢ - وشهد عام ١٩٩٦ أيضًا ارتفاعاً ملحوظاً في أنشطة مكتب المدعي العام. واتقسم تنفيذ اتفاق دايتون بأهمية رئيسية إذ ترتب عليه أثر كبير فيما يتعلق بأعمال المكتب. وعلى الرغم من أن مذكرة التفاهم في مجال التعاون بين جمهورية البوسنة والهرسك والمحكمة كانت قد يسرت إنشاء مكتب ميداني في سراييفو، كان من المستحيل لهذا المكتب أن يضطلع بالأعمال التحضيرية الضرورية بسبب غياب حرية التنقل في الميدان واستمرار أعمال القتال. وأعيق أخيراً أعمال التحقيق، وبخاصة في الأراضي الواقعة تحت سلطة صرب البوسنة. وأدى اتفاق دايتون وما تبعه من دخول قوة الإنفاذ التي قوامها ٦٠٠٠ فرد، إلى تهيئة بيئه جديدة يمكن لمحققي المحكمة العمل فيها. وقدمت قوة الإنفاذ، في هذا الصدد، المساعدة إلى الموظفين لكتفالة أمن أفرقة التحقيق أثناء سفرهم وعملهم في المناطق الواقعة في جمهورية صربسكا. كما قدمت قوة الإنفاذ مساعدة لا تقدر بثمن في عملية نقل المشتبه فيهم والمتهمين من البوسنة والهرسك. وواافت هذه القوة على مساعدة المحكمة، في حدود ولايتها ومواردها المتاحة. وقامت بذلك بالفعل على مدار السنة. وقادت المحكمة، والقيادة العليا للدول المتحالفه في أوروبا/منظمة حلف شمال الأطلسي، وقوة الإنفاذ بوضع مذكرة تفاهم في ٩ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن الترتيبات العملية لاحتجاز الأشخاص المتهمين من جانب المحكمة بارتكاب جرائم حرب وتسليمهم إلى المحكمة، وتقديم الدعم إلى المحكمة.

١٣ - وتمكنت أفرقة التحقيق، بعد الاتصالات الأولية التي أجرتها مع قوة الإنفاذ، من دخول المناطق الواقعة تحت سلطة صرب البوسنة أو عبرها. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح من الممكن، بمساعدة قوة الإنفاذ، من تحديد موقع القبور الجماعية والوصول إليها. ووفر ذلك للمدعي العام فرصه دمج الأدلة التي حصل عليها بواسطة إخراج الجثث في استراتيجية التحقيق التي ينتهجها. وبدأ التخطيط لعملية إخراج الجثث في أواخر عام ١٩٩٥ ولا تزال مستمرة في المناطق المذكورة أعلاه وفي أوشكارا. وعند الاضطلاع بعملية إخراج الجثث، تلقى المدعي العام بمساعدة قيمة من قوة الإنفاذ وحصل فضلاً عن ذلك على التعاون من قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، ومركز الأمم المتحدة للعمل المتعلق بالألغام، ومنظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان.

١٤ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، اجتمعت الأطراف في اتفاق دايتون في روما واتفقوا على أنه لا يجوز اعتقال واحتجاز الأشخاص بتهمة ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي إلا بموجب أوامر أو مذكرات أو لواحظ اتهام صادرة وقامت المحكمة باستعراضها واعتبرتها متنافية مع المعايير القانونية الدولية. ويشار إلى هذا الاتفاق كمشروع "قواعد الطريق". وبعد إبرام الاتفاق، طلب من مكتب المدعي العام أن يستعرض ٤٠ حالة تتعلق بأشخاص كانت تحتجزهم الأطراف في اتفاق روما كسجناء حرب أو ك مجرمي حرب. وتم استعراض هذه الحالات والتوصل إلى قرارات نهائية بشأنها جميعاً. ومن أصل الـ ٤٠ حالة، وجدها ١١ منها تتضمن أدلة كافية وفقاً للمعايير القانونية الدولية لكي تستمر المحاكم الوطنية في التحقيق فيها، ووُجد أن الحالات المتبقية لا تتضمن أدلة كافية لمواصلة التحقيق أو أنها خارجة عن نطاق الاستعراض.

١٥ - وبعد إبرام اتفاق دايتون، وازدياد أنشطة التحقيق في المنطقة، أصبح من الواضح فوراً أن أفرقة التحقيق بحاجة إلى المزيد من الدعم. واستجابة لذلك، قامت المحكمة بنقل مؤقت لموارد التحقيق وموظفي الدعم إلى سراييفو من أجل توسيع المكتب الميداني القائم بغية تعزيز قدرة مكتب المدعي العام على التحقيق في الميدان.

ثالثاً - الاحتياجات المالية

ألف - دوائر المحكمة

الجدول ٤ - موجز الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(ه) الاحتياجات المقدرة لعام ١٩٩٧	(د) التغير في الموارد (ه) - (ج)	(ج) اعتمادات عام ١٩٩٦ بالتكلفة الكاملة	(ب) اعتمادات عام ١٩٩٦	(إ) نفقات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤	وجه الإنفاق
٣١٨,٩	٥,٦	٣١٣,٣	٢٩١,٣	٥٣٧,٠	الوظائف المؤقتة
١٨٣٣,٢	٢١٣,٨	١٦١٩,٤	١٦١٩,٤	٣١٢٠,٧	المرتبات والبدلات للقضاة
١٥٣,٥	١٦,١	١٣٧,٤	١٣٧,٤	١٢٨,٩	التكاليف العامة للقضاة
٦,٠	٦,٠	-	-	١٨,١	العمل الإضافي
١٣,٢	٢,٠	١١,٢	١١,٢	٦٨,٠	السفر
٢٣٢٤,٨	٢٤٣,٥	٢٠٨١,٣	٢٠٥٩,٣	٣٨٧٢,٧	المجموع

الجدول ٥ - الاحتياجات من الوظائف المؤقتة لعام ١٩٩٧

ألف - الميزانية المقدرة

الزيادة/(النقصان)	١٩٩٧	١٩٩٦	الفترة
فترة الخدمات العامة والفنادق الأخرى			
-	٦	٦	فترة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

باء - الموظفون المعارون بدون مقابل، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

الجهة المساعدة	الوظيفة	عدد الموظفين
اللجنة الأوروبية، من خلال اللجنة الدولية لرجال القانون	مساعد قانوني	١١

الأشحة

١٦ - خلال عام ١٩٩٦، شرعت دائرة المحكمة في إجراءات قضائية طوال أيام العمل. وقد بدأت أول محاكمة في أيار/مايو ويفترض أن تنتهي بحلول نهاية عام ١٩٩٦. وهناك في الوقت الحاضر ستة متهمين محتجزون في انتظار محاكمتهم. وبالإضافة إلى المحاكمة، وإلى جانب الإجراءات القضائية بما فيها جلسات الاستماع بناء على القاعدة ^(٢١)، استخدمت قاعة المحكمة بشكل كامل منذ عام ١٩٩٦ دون توقف. وحتى الوقت الحاضر، تأكّد نحو ١٨ تهمة تتعلق بـ ٧٥ متهمًا. ومن مجموع هذه التهم، صدرت أربع لوائح اتهام في عام ١٩٩٦ تتصل بـ ١٤ متهمًا، قدمت أربع منها إلى المحكمة. وفي هذا الصدد، تجاوزت دائرة المحكمة الترتيب التقليدي المقترن الذي يقضي بعقد ثلاث دورات قضائية مدة كل منها إثنا عشر أسبوعا، وظللتا تعقدان جلساتهما بصورة مستمرة منذ بداية أيار/مايو ١٩٩٦. علاوة على ذلك، ظل القضاة وموظفو الدعم القانوني يعملون على أساس قوائم تتناوب العمل على مدار الساعة مؤمنة بذلك توفر دائرة المحكمة لسماع أي طلبات فورية قد تنشأ.

١٧ - وبالنظر إلى جدول المحكمة الزمني المثقل والقضايا المتراكمة المتزايدة والجاهزة لعرضها على المحكمة، من المتوقع أن تستخدم قاعة المحكمة ابتداءً من عام ١٩٩٧ العقد جلستين في كل يوم عمل، ليتاح لدائرة المحكمة أن تتعقدا في نفس الوقت. ومن المتوقع أيضًا أن تستمع دائرة الاستئناف إلى أول استئناف لها في عام ١٩٩٧. وقد عدلت مؤخرًا لائحة الإجراءات والأدلة لتوسيع نطاق الاحتمالات بالنسبة للطعون العاجلة، التي ستستمع إليها دائرة الاستئناف أيضًا.

الاحتياجات من الموارد

١٨ - موارد الموظفين - روعي في تحديد الموارد المطلوبة من الموظفين ما يلي: الموارد الموجودة من الموظفين، وهي ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). والاحتياجات المقدرة من الوظائف المؤقتة لعام ١٩٩٧ تصل إلى مبلغ صافي ٤١٨٠٠٠ دولار.

١٩ - العمل الإضافي - هناك حاجة إلى اعتماد جديد بمبلغ ٦٠٠٠ دولار لاحتياجات العمل الإضافي لدى رئيس المحكمة.

٢٠ - مرتبات القضاة وبدلاتهم - تستند الاحتياجات التقديرية البالغة ٨٣٣٠٠٠ دولار إلى المقترنات المجملة في تقرير الأمين العام بشأن شروط خدمة وبدلات أعضاء المحكمة الدولية (A/C.5/49/11) وتأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/49/7/Add.12). وتتضمن هذه المقترنات ما يلي:

(أ) مرتبًا سنويًا قدره ١٤٥٠٠٠ دولار لكل قاضٍ من القضاة البالغ عددهم ١١ قاضياً؛

(ب) بدل إضافياً خاصاً قدره ١٥٠٠٠ دولار في السنة لرئيس المحكمة؛

(ج) بدل إضافياً خاصاً لنائب الرئيس قدره ٩٤٠٠٠ دولار عن كل يوم يعمل فيه كرئيس، وذلك بما لا يتجاوز ٤٠٠٠ دولار في السنة؛

(د) معاشاً مستحقاً قدره ٢٠٠٠٠٠٠ دولار لكل عضو من أعضاء المحكمة يعمل فيها مدة أربع سنوات كاملة؛

(هـ) بدل انتقال بعد إكمال الخدمة (رهنا بالوفاء بشروط الاستحقاق) يساوي المرتب الصافي لفترة ١٢ أسبوعاً عند انتهاء التعيين، والإقامة خارج هولندا (١٣٣٨٠٠ دولار).

٢١ - التكاليف العامة للقضاة - هناك حاجة إلى رصد اعتماد قدره ١٥٣٥٠٠٠ دولار لتفصيل النفقات في عام ١٩٩٧، بما في ذلك بدل الاستقرار (١١١٦٠٠٠ دولار) ونقل الأمتنة المنزلية (١٥٣٠٠٠ دولار) علاوة على استحقاقات إجازة الوطن (٦٠٠٢٦ دولار).

٢٢ - السفر في مهام رسمية - تفصي الاحتياجات المقدرة بمبلغ ١٣٢٠٠٠ دولار سفر رئيس المحكمة (يرافقه موظف قانوني) إلى يوغوسلافيا السابقة لإجراء اتصالات رفيعة المستوى، ولزيارة دول وسط أوروبا وغربها لحضور حلقات دراسية قضائية، ومقابلة كبار المسؤولين الحكوميين، وطلب الدعم للمحكمة بما في ذلك مساعدة مالية في شكل تبرعات (انظر المرفق الأول). والموارد تحت هذا البند تفصي أيضاً سفر الرئيس لعرض التقرير السنوي على الجمعية العامة ومجلس الأمن.

باء - مكتب المدعي العام

الجدول ٦ - موجز النفقات حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الميزانية المقدرة

(هـ) الاحتياجات المقدرة لعام ١٩٩٧	(د) التغير في الموارد (هـ) - (ج)	(ج) اعتمادات عام ١٩٩٦ بالتكلفة ال الكاملة	(ب) اعتمادات عام ١٩٩٦	(إ) نفقات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤	وجه الإنفاق
١٤ ٢٧٤,١	٩٨٢,٤	١٣ ٢٩١,٩	١٠ ٥٩٠,١	٩ ٨٣٩,١	الوظائف المؤقتة
٣٠,٠	١٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٨٥,٩	المساعدة المؤقتة العامة
٧,٠	-	٧,٠	٧,٠	٩,٣	العمل الإضافي
١١٥,٠	٦٨,٣	٤٦,٧	٤٦,٧	١٢٩,٠	الخبراء الاستشاريون والخبراء
٢ ٢٢٧,٨	٧١٤,٠	١ ٥١٣,٨	١ ٥١٣,٨	٢ ٤٤٥,٦	السفر
-	-	-	-	٣,٨	الخدمات التعاقدية
١٦ ٦٥٣,٩	١ ٧٧٤,٥	١٤ ٨٧٩,٤	١٢ ١٧٧,٦	١٢ ٥١٢,٧	المجموع

باء - الموارد الخارجية عن الميزانية

تقديرات عام ١٩٩٧	تقديرات عام ١٩٩٦	نفقات عام ١٩٩٥	وجه الإنفاق
٤٢٣,٨	١٢,٠	-	مدفوعات أخرى (بدل الإقامة المخصص للبعثة)
٢٣٩,٧	١٥٤,١	-	المساعدة المؤقتة العامة
١٠,٠	٤٥,٠	-	الخبراء الاستشاريون والخبراء
-	٥٣٩,٠	٨٨,٩	السفر
٨٥,٠	-	١,٣	الخدمات التعاقدية
١٦٩,٠	٣١,١	-	نفقات التشغيل العامة
٢٧,٠	٢٢,٠	-	اللوازم والمواد
٢٩٠,٠	١٧٠,٠	-	الأثاث والمعدات
١ ٢٥٤,٥	٩٥٣,٢	٩٠,٤	المجموع

الجدول ٧ - الاحتياجات من الوظائف المؤقتة لعام ١٩٩٧ألف - الميزانية المقدرة

الفئة	١٩٩٦	١٩٩٧	الزيادة/(النقصان)
الفئة الفنية وما فوقها			
وكيل الأمين العام	١	١	-
أمين عام مساعد	-	-	-
مد -	١	١	-
مد -	١	١	-
ف -	٩	٩	-
ف -	٣٤	٣٤	-
ف -	٤١	٤٠	-١
ف -	٢٩	٢٧	-٢
المجموع	١١٣	١١٦	٣
فئة الخدمات العامة والفنانات الأخرى			
فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	١	١	-
فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	٤٧	٥٩	١٢
خدمات الأمن	-	-	-
المجموع	٤٨	٦٠	١٢
المجموع الكلي	١٦١	١٧٦	١٥

باء - الموظفون المعارون بدون مقابل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

الجهة المساهمة	الوظيفة	عدد الموظفين
إيطاليا	مستشار قانوني / مدع عام	١
جنوب أفريقيا	محقق	١
الدانمرك	محقق	١
السويد	محقق	٢
سويسرا	مستشار قانوني	١
فنلندا	محقق	١
المملكة المتحدة	محقق	٣
النرويج	محقق	١
النرويج	محلل استخبارات	١
هولندا	مستشار قانوني / مدع عام	١
هولندا	محقق	٣
الولايات المتحدة الأمريكية	محقق	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	مستشار قانوني / مدع عام	٨
الولايات المتحدة الأمريكية	موظف أبحاث	١
الولايات المتحدة الأمريكية	موظف مشاريع	١
الولايات المتحدة الأمريكية	مستشار سياسي	١
المجموع		٤٤

الأنشطة

- ٤٤ - ولاية المدعي العام هي التحقيق وإقامة الدعوى ضد الأشخاص، وخاصة من هم في مراكز السلطة أو القيادة، الذين كانوا مسؤولين عن تخطيط وتنفيذ أخطر انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي حدثت في يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. ولإنجاز هذه المهمة، يتالف مكتب المدعي العام من سبعة أقسام، هي: المكتب الملحق مباشرة بالمدعي العام ونائب المدعي العام، وقسم السياسات والعلاقات الخارجية، وقسم الإجراءات القضائية، وقسم التحقيق، وقسم الاستشارات القانونية، وقسم المعلومات والأدلة.

٢٤ - خلال عام ١٩٩٦، حدث تحول كبير في الاهتمام نحو الجائب الثاني من ولاية المدعي العام، أي إقامة الدعوى ضد الأشخاص المتهمين. وقد نتج عن ذلك القبض على عدة أشخاص متهمين، الأمر الذي مثل بداية مرحلة المحاكمات من أعمال المحكمة. وما لا ينكر منه، أن بدء مرحلة إقامة الدعوى تتطلب إعادة تشكيل المكتب لتلبية المتطلبات الجديدة.

٢٥ - وكان الاعتماد، منذ بداية عمليات مكتب المدعي العام، على المساعدة المقدمة من عدد من الدول الأعضاء في أداء الولاية المزدوجة للمدعي العام. وجاءت هذه المساعدة بدرجة رئيسية، في شكل موظفين مغارين، وإن كانت هناك أشكال أخرى من المساعدة، مثل تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستثماري. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، كان هناك ٣٢ خبيراً مووفداً في مهمة عينوا في مكتب المدعي العام. ومن المقدر بصورة أولية أن هذا العدد قد ينخفض في عام ١٩٩٧ إلى ما مجموعه ٢٣ موظفاً مغارياً، على الرغم من أن ثمة احتمالاً بأن يتغير هذا الإسقاط إذا حدثت زيادات أو عمليات انسحاب غير متوقعة.

الاحتياجات من الموارد الموارد من الموظفين

٢٦ - يرد في الجدول ٧ مجموع الموارد المطلوبة من الموظفين لمكتب المدعي العام. ويقترح إنشاء وظيفة برتبة ف - ٣ ووظيفتين برتبة ف - ١٢ و ١٢ وظيفة مؤقتة جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لعام ١٩٩٧. وتقدر الاحتياجات في إطار الميزانية المقترنة للوظائف الثابتة في عام ١٩٩٧ بمبلغ صافي ١٠٠ ٢٧٤ ١٤ دولار. وترتدى هذه الاحتياجات منفصلة في المقترنات المتعلقة بكل قسم من أقسام مكتب المدعي العام.

٢١ - المكتب المباشر للمدعي العام ونائب المدعي العام

٢٧ - تتكون الموارد المطلوبة من الموظفين من موارد الموظفين القائمة، وهي مكونة من وظيفة واحدة برتبة وكيل الأمين العام، ووظيفة برتبة مد - ٢، وظيفة برتبة ف - ٤، وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) ووظيفتين مؤقتتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). ولا يقترح أي تغيير بالنسبة لعام ١٩٩٧.

٢٢ - قسم السياسات والعلاقات الخارجية

٢٨ - تقتضي إعادة تشكيل الأمانة السابقة للأدعاء العام إنشاء هذا القسم الجديد ليقوم برصد الأحداث في يوغوسلافيا السابقة: ورصد وتحليل ما تعتمده الأطراف في النزاع في يوغوسلافيا السابقة من سياسات وما تتخذه من إجراءات؛ ووضع وسائل الاستجابة لهذه السياسات والاستراتيجيات الملائمة لها، ورصد تعاون الأطراف مع المحكمة، وتحديد الشواهد أو المحاولات التي تبذلها هذه الأطراف لتجنب الوفاء بالتزاماتها، ووضع استراتيجيات ملائمة وفقاً لذلك. وسيكون هذا القسم أيضاً مسؤولاً عن إقامة علاقات بين مكتب المدعي العام ومنظمات من قبل قوة التنفيذ التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ومكتب المفوض السامي، والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات المماثلة، وذلك بالحصول على المعلومات والاستخبارات، وتعزيز قدرة المدعي العام على إجراء التحقيقات، وجمع الأدلة وتأمين تعاون هذه الدول والمنظمات.

٢٩ - ويراعى في تحديد الموارد من الموظفين ما يلي: موارد الموظفين المؤقتة والموجودة حاليا، وهي وظيفة واحدة برتبة ف - ٥، ووظيفة برتبة ف - ٤، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ونقل وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ من قسم الاستشارات القانونية (قسم الخدمات القانونية سابقا)، ووظيفة برتبة ف - ٣ من قسم التحقيقات.

٣٠ - إضافة إلى ذلك، يساعد القسم موظف معار يقدم المساعدة والمشورة في مجموعة واسعة من المسائل. ولا يقترح أي تغيير بالنسبة لعام ١٩٩٧.

٣١. قسم الادعاء

٣١ - تتكون الموارد المطلوبة من الوظائف من الآتي: الموارد الموجودة حاليا من الموظفين، وهي ثلاثة وظائف برتبة ف - ٥ ووظيفة واحدة مؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ونقل ما مجموعه سبع وظائف مؤقتة، منها ثلاثة وظائف برتبة ف - ١/٢ ووظيفتان مؤقتتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من قسم الخدمات القانونية السابق، ونقل وظيفتين مؤقتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من قسم المعلومات والأدلة (قسم المعلومات والسجلات سابقا).

٣٢ - وفضلا عن ذلك، جرى تعيين موظف معار في قسم الادعاء.

٣٣. قسم التحقيقات

٣٣ - يتألف قسم التحقيقات من أفرقة التحقيقات (الأمانة وتسعة أفرقة)، وفريق الاستراتيجية، ومكاتب عمليات الاتصال الميداني (زغرب، وسراييفو، وبليغراد). ويراعى في الموارد المطلوبة من الموظفين ما يلي: الموارد الموجودة حاليا من الموظفين وهي وظيفة واحدة برتبة مد - ١، وأربع وظائف برتبة ف - ٥، وأربع وظيفة برتبة ف - ٤، و٣٤ وظيفة برتبة ف - ٣، و٢٣ وظيفة برتبة ف - ١/٢، و١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، فضلا عن اقتراح إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، وظيفتين برتبة ف - ١/٢ وظيفة جديدة مؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وقد روعي في الاحتياجات نقل وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ من فريق الاستراتيجية بقسم التحقيقات إلى قسم السياسة والعلاقات الخارجية.

٣٤ - أمانة التحقيقات/أفرقة التحقيقات - روعيت في الموارد المطلوبة من الوظائف الموجودة حاليا بأمانة من الموظفين، وهي: رئيس واحد للتحقيقات (مد - ١) وثلاثة رؤساء للتحقيقات (ف - ٥)، والموارد الأخرى الموجودة حاليا وهي: رئيس واحد لفريق التحقيقات (ف - ٤) ومستشاران قانونيان للفريق (ف - ٤) وثلاثة محققين (وظيفتان برتبة ف - ٣ ووظيفة واحدة برتبة ف - ٢) وموظف أبحاث/عمليات (ف - ٣) ومحلل (ف - ١/٢). ومن المقترن إنشاء وظيفة جديدة مؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لكاتب إدخال بيانات لكل من أفرقة التحقيقات التسعة، للتصدي لعبء العمل المتزايد الذي تأخر إنجازه حتى الآن، مما خلق تراكمات ذات شأن تعرقل إعداد قضايا الادعاء.

٢٥ - وقد جرى تعزيز أفرقة التحقيقات بإضافة ما مجموعه ٢٧ موظفاً معاً لتعزيز كل فريق بمزيد من المحققين.

٢٦ - فريق الاستراتيجية - على أثر نقل وظيفة مستشار خاص (ف - ٣) إلى قسم السياسة والعلاقات الخارجية ووظيفة محلل (ف - ١/٢) إلى مكتب عمليات سراييفو، أصبحت احتياجات هذا الفريق من الموارد المتصلة بالوظائف كالتالي: الموارد الموجودة حالياً من الموظفين وهي: وظيفة واحدة برتبة ف - ٥، واسع وظائف برتبة ف - ٣ (موظفو للشؤون القانونية وثلاثة محققين، ومحلل للاستخبارات، وموظفو للأبحاث/ العمليات)، وأربع وظائف برتبة ف - ٢ (محللون للاستخبارات). ومن المقترن إنشاءً وظيفة جديدة مؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (كاتب إدخال بيانات) لنفس الأساليب الموضحة أعلاه فيما يتصل بالكتبة الجدد لأفرقة التحقيقات.

٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك هناك ثلاثة موظفين معاً مخصوصون حالياً لفريق الاستراتيجية، يتولون مهام موظف للشؤون القانونية، ومحقق، وموظف أبحاث.

٢٨ - الدعم الإداري لقسم التحقيقات - لا يوجد تغيير في الموارد الراهنة للوظائف، وهي: عشر وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) منها ثمانى وظائف للسكرتارية ووظيفة مساعد إداري. ويوفر الفريق الدعم لرئيس التحقيقات، وأفرقة التحقيقات التسعة، وفريق الاستراتيجية.

٢٩ - مكاتب الاتصال الميدانية - كان فتح مراكز بعثات الاتصال التابعة للمدعي العام في زغرب وسراييفو وبغراد تطوراً هاماً زاد من كفاءة عمليات المدعي العام وتحقيقاته الميدانية. وكل من مكتبي زغرب وبغراد مزود حالياً برئيس معيّن دولياً (ف - ٤) وسكرتير معيّن محلياً (فئة الخدمات العامة/ الرتب الأخرى). وقد ازداد بصورة كبيرة عدد أفرقة التحقيقات المتوجهة إلى البوسنة، مع ازدياد حرية الحركة في البوسنة، وأزدادت، تبعاً لذلك، الترتيبات العملية المتعلقة بمساعدة المحققين. وقد طلب أيضاً من مكتب زغرب المساعدة في الاحتياجات المتعلقة بنقل شهود الادعاء من منطقة البعثة وإليها. وأخيراً، فإن قدرًا كبيراً من التخطيط لاستخراج الجثث من المقابر الجماعية جرى في زغرب، وكذلك الموظفون بالمساعدة في تنفيذ هذا المشروع الرئيسي. ومن ثم، يقترح إنشاءً وظيفة برتبة ف - ١/٢ (موظفو عمليات) ووظيفة مؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (سائق) لمكتب زغرب حتى يتتسنى له تقديم الدعم الكامل لبرنامج المحاكمات المخطط لعام ١٩٩٧.

٤٠ - وإن توقف الأعمال القتالية في البوسنة والهرسك ونشر أفراد قوة التنفيذ، أصبح في وسع موظفي مكتب المدعي العام الوصول إلى مناطق لم يكن ممكناً الوصول إليها من قبل، بما في ذلك جمهورية صربسكا. واتخذ المدعي العام قراراً بتوسيع حجم مكتب الاتصال في سراييفو عن طريق نقل موظفين من الموجودين حالياً من قسم التحقيقات في لاهاي. وكان المقصود في بادئ الأمر أن يكون هذا تدبيراً مؤقتاً، ولكن من المزمع الآن تثبيت هذا الوضع بالتماس وظائف إضافية لهذا المكتب. ويقوم الاقتراح بتوسيع حجم المكتب بصورة دائمة على أساس ما يعرف من أن المدعي العام لن يكون بوسعه الإبقاء على التحقيقات القائمة

التي يجري الاضطلاع بها في لاهاي إذا ما نقل أحد أفرقة التحقيقات التسعة، في الواقع الأمر، إلى سراييفو.

٤١ - ومن ثم، فإن الاحتياجات الناتجة لهذا الفريق من الوظائف هي كما يلي: الموارد الموجودة حالياً وهي وظيفة برتبة ف - ٤ (رئيس بعثة)، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (سكرتير)، ونقل وظيفة برتبة ف - ١/٢ (موظف عمليات) من فريق الاستراتيجية. ومن المقترن إنشاء وظيفة محقق برتبة ف - ٣ وأخرى برتبة ف - ٢، فضلاً عن وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (سائق)، وذلك للبقاء على العمليات في سراييفو على أساس من الدعم الذاتي، مما يسمح بإعادة قوة قسم التحقيق في لاهاي إلى ما كانت عليه.

٤٢- ٥. قسم الاستشارات القانونية

٤٢ - تم، في إطار الهيكل التنظيمي المعدل لمكتب المدعي العام، نقل ثلاثة وظائف موجودة حالياً برتبة ف - ١/٢ وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من هذا القسم إلى قسم المدعي العام من أجل توحيد الموارد لدعم المحاكمات، كما جرى أيضاً نقل وظيفة المستشار القانوني للقضايا المتصلة بنوع الجنس، برتبة ف - ٤، إلى قسم السياسة والعلاقات الخارجية. وت تكون الاحتياجات الناتجة عن ذلك من الموارد المتعلقة بالوظائف من الموارد الموجودة حالياً من الموظفين، وهي: وظيفة واحدة برتبة ف - ٥، وثلاث وظائف برتبة ف - ٣، وظيفة واحدة مؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). ولا توجد تغييرات أخرى مقترحة لعام ١٩٩٧.

٤٣- ٦. قسم دعم المعلومات والأدلة

٤٣ - التماساً لتحسين كفاءة المعلومات الواردة في مختلف مجموعات المعلومات والاستخبارات والأدلة داخل مكتب المدعي العام وموثوقيتها وسهولة الوصول إليها، جرى خلال عام ١٩٩٦ إعادة هيكلة قسم المعلومات والسجلات ليشمل ثلاثة وحدات، وهي وحدة الأدلة، ووحدة دعم المعلومات، ووحدة تطوير النظم. وعلى ذلك، أطلق على القسم اسم جديد وهو قسم دعم المعلومات والأدلة.

٤٤ - وعقب نقل وظيفتين مؤقتين بالفعل من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى قسم الأدلة، تتكون الآن الموارد المطلوبة من الوظائف من موارد الموظفين الموجودة بالفعل والمتمثلة في وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، وظيفتين برتبة ف - ٣، وظيفة واحدة برتبة ف - ١/٢ وظيفة مؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). ولا توجد تغييرات أخرى مقترحة لعام ١٩٩٧.

٤٥- المساعدة العامة المؤقتة

٤٥ - مطلوب مبلغ ٣٠٠٠ دولار لتفعيل المساعدة المؤقتة لتوفير بدائل للموظفين خلال فترات الأجازات المرخصية أو أجازات الأمومة الممتدة.

المستشارون

٤٦ - ونظراً لتوقع عقد جلستين للمحكمة في اليوم خلال عام ١٩٩٧، مطلوب مبلغ ١١٥ ٠٠٠ دولار هو قيمة الاحتياجات المقدرة تحت هذا البند من أجل خدمات الشهود من الخبراء للمساعدة في إقامة الدعوى في القضايا المنظورة أمام المحكمة. والشهود الخبراء هم أخصائيون في ميادينهم يستدعون من قبل المدعى العام للإدلاء بشهادته متخصصون مثل السياق التاريخي والسياسي والعسكري العام للنزاع في يوغوسلافيا السابقة. ويتبين من الخبرة المكتسبة منذ بدء إجراءات المحاكمة أن المبلغ الذي طلب من الموارد لعام ١٩٩٦ للتعاقد على خدمات الشهود الخبراء لم يكن كافياً.

العمل الإضافي

٤٧ - مطلوب اعتماد قدره ٧ ٠٠٠ دولار لتفطية الاحتياجات من العمل الإضافي.

السفر الرسمي

٤٨ - من شأن الموارد المقدرة تحت هذا البند، وقيمتها ٢٢٧ ٨٠٠ ٢ دولار أن تغطي:

(أ) السفر من أجل التحقيقات (٦٢٠ ٠٠٠ ١ دولار) - سيظل السفر لغرض إجراء التحقيقات عنصراً حيوياً في التحقيقات التي يضطلع بها مكتب المدعى العام. فمن الضروري لأفرقة التحقيق أن تسافر إلى الأماكن التي توجد بها الأدلة لضمان الحصول عليها قبل أن تضيع، ولمقابلة الشهود وتتسجيل شهاداتهم، التي ما زالت تشكل الجانب الأعظم من الأدلة في قضايا الادعاء. وفضلاً عن ذلك، فمنذ أن ازدادت حرية الحركة بناءً على اتفاق دايتون، ازدادت أيضاً قدرة المحققين على التنقل، مما يعني وصول المحققين إلى مناطق جغرافية جديدة. وعلى وجه الخصوص، فإن اكتشاف الكثير من مواقع المقاابر الجماعية يعني استمرار المحققين في فحص مواقع أكثر بكثير من العدد الذي انتهى استخراج الجثث منه.

(ب) السفر لتبني الشهود (٥٤٠ ٠٠٠ دولار) - بينما ازداد عدد التحقيقات ونطاقها في عام ١٩٩٦، بدأت كذلك مرحلة إقامة الدعاوى. وكان معنى بدء مرحلة المحاكمة أن يزداد ازيداً حاداً عدد الشهود الذين يحتاج الأمر إلى تبنيهم تمثيلاً للإدلاء بشهادتهم في المحاكمات. ويستدعي تبني الشهود سفر محامي الادعاء في القضية ومتترجم فوري إلى الشاهد من أجل تحضيره لاغراض الإدلاء بالشهادة. ويجرح هذا النشاط كلما أمكن حين يصل الشاهد إلى لاهاي للإدلاء بشهادته. بيد أنه لا بد أيضاً من القيام بقدر من تبني الشهود في محل إقامتهم.

(ج) الأسفار الأخرى (٨٠٠ ٦٧ دولار) - سيطلب الأمر من المدعى العام ونائب المدعى العام والموظفين الأقدم إقامة اتصالات رفيعة المستوى مع الحكومات المتعاونة، بما فيها الحكومات الناشئة في يوغوسلافيا السابقة، لضمان تنفيذ الأنشطة والمشاريع بكتافة، سواءً في يوغوسلافيا السابقة أم في لاهاي، حيث تستدعي تلك الأنشطة التعاون والمساعدة من قبل المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. ومن المقرر أن يتطلب الأمر مبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار لتفطية تكاليف السفر فيما يتصل بهذه الأنشطة. وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أصدرت ١٠ لوائح اتهام وببدأت الآن في أول محاكمة. ولضمان التناسق في وضع السياسات والإجراءات القانونية لكلا المحكمتين، بدأ المدعى العام تدبيراً

لاستعراض لوازح الاتهام يقضى بأن يحضر محاميان من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا استعراضات لقرارات الاتهام بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي، كما يحضر محاميان من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة استعراضات لوازح الاتهام بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في كييفالى. وسيطلب الأمر احتياجات إضافية قدرها ٣٧٨٠٠ دولار لتفطية تكاليف سفر محاميين من أجل حضور خمس جلسات تنفيذاً لهذا الإجراء في عام ١٩٩٧.

جيم - قلم المحكمة

الجدول ٨ - ملخص النفقات حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الميزانية المقدرة

(هـ) الاحتياجات المقدرة لعام ١٩٩٧	(دـ) التغير في الموارد (هـ) - (جـ)	(جـ) اعتمادات عام ١٩٩٦ بالتكلفة ال الكاملة	(بـ) اعتمادات عام ١٩٩٦	(ـ) نفقات عام ١٩٩٥	أوجه الإنفاق
١٢٨٤٠,٤	١٠٨٢,٥	١١٧٥٧,٩	٩٠٩٤,٠	٥٦٢٧,٠	الوظائف المؤقتة
١٠٨,١	(٨٢,٦)	١٩١,٧	١٩١,٧	٧٦,٣	المساعدة المؤقتة للجمعيات
٧٧٧,٢	٩٣,٢	٦٨٦,٠	٦٨٦,٠	٦٥,٦	المساعدة المؤقتة العامة
٢٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٤٩,٥	العمل الإضافي
٣٠,٠	-	٣٠,٠	٣٠,٠	٤٩,١	الخبراء الاستشاريون والخبراء
٨٨٢,٢	١٨٩,٢	٦٩٢,٠	٦٩٢,٠	٥٠٤,٨	السفر
٦٢١٤,٢	٢٢٦٤,٧	٤٩٥٠,٠	٤٩٥٠,٠	٢١٥٥,٥	الخدمات التعاقدية
٢,٩	-	٢,٩	٢,٩	٠,٧	الضيافة
٦٥٢٥,٥	٢٢٧٤,١	٤٢٥١,٤	٤٢٥١,٤	٥٧٦١,٢	خدمات التشغيل العامة
١٤٧٦,٢	٥٦٥,٥	٩١٠,٧	٩١٠,٧	٥٩٩,٦	اللوازم والمواد
٢٨١٦,٥	١٥٢٨,٥	١٢٨٨,٠	١٢٨٨,٠	٢٤١٦,٦	الأثاث والمعدات
٢٦٢٢,٩	٢٦٢٢,٩	-	-	-	التعديلات والتحسينات في المباني
٢٤٤٩٧,١	١٠٦٢٧,٥	٢٢٨٥٩,٦	٢١١٩٣,٧	١٩٤٨٢,٧	المجموع

باء - الموارد الخارجية عن الميزانية

وجه الإنفاق	نفقات عام ١٩٩٥	تقديرات عام ١٩٩٦	تقديرات عام ١٩٩٧
الوظائف المؤقتة	-	٣٣,٤	١٧١,٣
المساعدة المؤقتة العامة	-	٧٢,٥	١١٠,٢
نفقات التشغيل العامة	-	٥٢,٩	٢٨٨,٠
اللوازم والمواد	-	٣٣,٠	٥٥,٧
الأثاث والمعدات	-	٤٠٠,٠	٦٨٠,٧
المجموع	-	٥٩١,٨	١٣٥,٩

الجدول ٩ - الاحتياجات من الوظائف المؤقتة لعام ١٩٩٧

ألف - الميزانية المقدرة

الفئة	١٩٩٦	١٩٩٧	الزيادة/(النقصان)
الفئة الضئيلة وما فوقها			
أمين عام مساعد	١	١	-
مد - ٢	-	-	-
مد - ١	٢	٢	-
ف - ٥	٣	٣	-
ف - ٤	١٩	١٩	-
ف - ٣	٢٧	٢٨	١
ف - ١/٢	١٥	١٥	-
المجموع	٦٧	٦٨	١
الخدمات العامة والفنانات الأخرى			
الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	٥	٥	-
الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	٥١	٦٢	١١
خدمات الأمن والسلامة	٤٧	٥٦	٩
المجموع	١٠٣	١٤٣	٤٠
المجموع الكلي	١٧٠	١٩١	٤١

باء - الموارد الخارجية عن الميزانية

الفترة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
ف - ٣	-	١	١
الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	-	٢	٢
المجموع	-	٣	٣

جيم - الموظفون المعارون بدون مقابل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

الجهة المساهمة	الوظيفة	عدد الموظفين
التحالف من أجل العدالة الدولية	محام	١
اللجنة الأوروبية عن طريق لجنة الحقوقين الدوليين	مساعد قانوني	١١
المجموع		١٢

الأشطة

٤٩ - بعد قلم المحكمة أحد الأجهزة الثلاثة المكونة للمحكمة ويضطلع بمسؤولية إدارة المحكمة فضلاً عن إقامة الهياكل القضائية الأساسية للهيئة وتوفير الخدمات لها. وتندرج وظائف قلم المحكمة عموماً في مجالين رئيسيين من مجالات المسؤولية، وهما الإدارة القضائية (خدمات الدعم القضائي) والدعم الإداري والمالي (الخدمات الإدارية). وينسق مكتب المسجل برنامج العمل الشامل لقلم المحكمة.

٥٠ الإدارة القضائية

٥٠ - خدمات الدعم القضائي التي يشرف عليها نائب المسجل، هي المسؤولة عن إدارة عمليات قاعات المداولات وتقديم المساعدة القانونية عن طريق تعيين محام للدفاع عن المتهمين المعوزين، والإشراف على وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة، والتوصية بتدابير للحماية، وتقديم المشورة والدعم للضحايا والشهود، والمحافظة على الاتصالات مع الدول الأعضاء. ويشرف على مهام خدمات الدعم القضائي أربع وحدات متميزة، هي خدمات الإدارة والدعم للمحكمة، ومحامو الدفاع ووحدة الاحتجاز ووحدة الضحايا والشهود.

٥١ - محامو الدفاع - في الدورة العامة الحادية عشرة المعقدة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، اعتمد قضاة المحكمة لدى معالجتهم لعدد من المسائل التي أثارها محامو الدفاع المنتدب، تعديلات على المواد ١٨ و ٢٥ و ٢٦ من التوجيه المتعلق بانتداب محامي الدفاع. وينص التعديل المدخل على المادة ١٨ على تحمل المحكمة كامل التكاليف والنفقات المتعلقة بالتمثيل القانوني للمشتتبه فيه أو المتهم أو لجزء منها إذا كان المشتبه فيه أو المتهم لا يستطيع تحملها بسبب حالته المالية. لذلك فإن التعديلات تتضمن الاعتراف بمبدأ عدم التمييز ضد الأشخاص غير القادرين على تحمل التكاليف الباهظة التي يستلزمها التقاضي في ظل الظروف المحددة في المادة ١٨ من التوجيهات. وتنص المادة ٢٥ من التوجيهات، بصيغتها المعدلة، على

تحديد الأجر على أساس الأقدمية، كما هو الشأن في منظومة الأمم المتحدة وضع جدول لحساب الأتعاب الملائمة وفقاً لجدول خاص لحساب أجر المحامي الرئيسي ويدفع مبلغ ثابت للمحامي الشريك، حسب مسؤولية كل منها. وينص التعديل الثالث المتعلق بالمادة ٢٦ على معدلات بدل الإقامة اليومية وفقاً لقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بالبدل اليومي.

٥٢ - وبالإضافة إلى التعديلات المذكورة أعلاه، تم مؤخراً اعتماد لائحتين للاجراءات والأدلة تتعلقان، في جملة أمور، بالاحتجاز المؤقت للمشتبه فيه (المادة ٤٠ مكرراً) ونقل الشهود المعتقلين (المادة ٩٠ مكرراً).

٥٣ - مرافق الاحتجاز - في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، كان مرفق الاحتجاز يؤوي ٧ متهمين على الرغم من أنه كان يؤوي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ ما مجموعه ١١ متهمًا. ولكن كان من الصعب التنبؤ بعدد الأفراد المتهمين الذي سوف يقدمون إلى المحكمة خلال عام ١٩٩٧ على وجه الدقة، فمن المتوقع أن المرفق سيبلغ طاقته الاستيعابية الكاملة خلال عام ١٩٩٧.

٥٤ - حماية الضحايا والشهود - خلال عام ١٩٩٦، استدعت وحدة الضحايا والشهود ٩٢ شاهداً من بلدان عديدة إلى لاهي لحضور ٤ جلسات بموجب المادة ٦١ من لائحة الاجراءات والأدلة، وكذلك المحاكمة الأولى التي تشمل وحدتها ١٠٠ شاهد تقريباً. وينص تعديل أدخل على المادة ٧٥ من لائحة الاجراءات والأدلة على تمكين الوحدة نفسها، بالإضافة إلى أي شاهد، أو الأطراف المعنية، من أن تطلب إلى أي قاضٍ أو إلى دائرة المحكمة أن تأمر باتخاذ التدابير الملائمة من أجل احترام سرية الشهود وحمايتهم.

٥٥ - خلال عام ١٩٩٦، تم وضع عدد من السياسات المتعلقة بدعم الشهود وحمايتهم، بما في ذلك وضع معايير صارمة تتعلق بتقديم الرعاية للأطفال وخدمات الدعم الأخرى، فضلاً عن إعداد مبادئ توجيهية للتعويض عن الدخل الضائع، لضمان عدم معاقبة الشهود مالياً بسبب الإدلاء بشهادتهم في المحكمة.

٥٦ - خدمات الإدارة والدعم للمحكمة - يرد وصف مفصل لهذه الخدمات في الفقرتين ٦٩ و ٧٠ من تقرير الأمين العام بشأن تمويل المحكمة، في الدورة التاسعة والأربعين (A/C.5/49/42).

٤٢. الخدمات الإدارية

٥٧ - يوفر للمحكمة الدولية، تحت سلطة رئيس الإدارة، دعم إداري، بما في ذلك الإدارة المالية وتحطيم الموارد، وإدارة الموارد البشرية، وخدمات اللغات والمجتمعات والثقافات، وخدمات المكتبة، فضلاً عن استخدام الخدمات المشتركة لدعم تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك الدعم الإلكتروني والاتصالات وخدمات إدارة المباني.

الاحتياجات من الموارد

الموارد من الموظفين

٥٨ - يراعى في مجموع الموارد الالزمة من الموظفين لقلم المحكمة ما يلي: الموارد الحالية للموظفين المكونة من وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد، ووظيفتين برتبة مد - ١ وثلاث وظائف برتبة ف - ٥، و ١٩ وظيفة برتبة ف - ٤ و ٢٧ وظيفة برتبة ف - ٣ و ١٥ وظيفة برتبة ف - ١/٢، وخمس وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ٥١ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٤٧ وظيفة من فئة خدمات الأمن؛ وإعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف - ١ إلى الرتبة ف - ٣ ووظيفة واحدة من فئة خدمات الأمن إلى فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، وخفض وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) إلى فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ وإنشاء وظيفة واحدة برتبة ف - ٢، وعشرون وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وعشرون وظائف مؤقتة جديدة من فئة خدمات الأمن. ويرد بيان ملأك الموظفين لعام ١٩٩٧ في الجدول ٩ (أ) أعلاه. وتقدر احتياجات الوظائف لعام ١٩٩٧ بمبلغ صافي ٤٠٠ ٨٤٠ ١٢ دولار.

١١ مكتب المسجل

٥٩ - يراعى في الموارد الالزمة من الموظفين الموارد الحالية من الموظفين المكونة من وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٦٠ - وبالاضافة الى ذلك، يقدم موظف معارض المساعدة القانونية لقلم المحكمة.

٦١ - مكتب الصحافة والإعلام - ليس هناك تغيير في الاحتياجات الحالية من الوظائف المكونة من وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، ووظيفة واحدة برتبة ف - ١/٢ ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٦٢ - وتعززت موارد هذا المكتب بفضل الخدمات التي يقدمها مساعد قانوني معارض وفرته لجنة الحقوقين الدولية بموجب الترتيب القائم.

٦٣ - خدمات الأمن والسلامة - ابتداء من عام ١٩٩٧، ستؤول الى المحكمة إدارة الثلاثين المتبقيين من مبني "Aegon". وفي هذا الصدد، تصبح خدمات الأمن والسلامة مسؤولة عن صيانة الأمن، لا داخل المباني برمتها فحسب، بل وتحمل أيضا المسؤولية الاضافية للوحدة مراقبة النيران وإنشاذ قواعد السلامة من الحرائق، وهي المسئولية التي كانت تخضع بها سابقا شركة تأمين إيفون. وعلى أساس التجربة الحالية، ومراعاة متطلبات توفير الأمان المouri الشامل للمباني والموظفين، ستكون هناك حاجة كبيرة الى موارد اضافية ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٦٤ - وفي هذا الصدد، يراعى في الموارد الالزمة من الموظفين ما يلي: الموارد الحالية من الموظفين المكونة من وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٤٧

وظيفة من فئة خدمات الأمن؛ إعادة تصنيف وظيفة واحدة من فئة خدمات الأمن إلى فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، وإنشاء ١٠ وظائف جديدة من فئة خدمات الأمن. ولذلك فإن جدول الموظفين لعام ١٩٩٧ الذي سينشأ من هذه التغيرات سيتكون مما يلي: وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٥٦ وظيفة من فئة خدمات الأمن.

٦٥ - الدعم القانوني - ليس هناك أي تغيير في ملوك الموظفين الحالي لهذا المكتب، الذي يتكون من وظيفتين برتبة ف - ٥ ووظيفتين برتبة ف - ٤.

٦٦ خدمات الدعم القضائي

٦٦ - يترأس خدمات الدعم القضائي نائب المسجل (مد - ١) يساعد سكرتير (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وبالاضافة الى ذلك، يقدم عشرة موظفون معاونون مساعدة لإدارة الشؤون القضائية.

٦٧ - وتقوم بمهام خدمات الدعم القضائي أربع وحدات متعددة، وسوف تحتفظ كل منها باحتياجاتها من موارد الموظفين في نفس المستوى المتفق عليه لعام ١٩٩٦ باستثناء خدمات الإدارية والدعم للمحكمة، حيث يقترح إنشاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) يشغلها كاتب يُعنى بسجلات المحكمة لتقديم المزيد من الدعم الإداري والقانوني. لذلك فإن جدول الموظفين يتكون مما يلي: محامي الدفاع؛ وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ (موظف/منسق قانوني) ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (مساعد إداري)؛ ووحدة الاحتجاز؛ وظيفة واحدة برتبة ف - ٢ لقائد الوحدة؛ ووحدة الضحايا والشهود؛ وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ وظيفتان برتبة ف - ٣، وظيفة واحدة برتبة ف - ١/٢ وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ وخدمات الإدارية والدعم للمحكمة: الموارد الحالية المكونة من وظيفتين برتبة ف - ١/٢ وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وإنشاء وظيفة واحدة جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٦٨ الخدمات الإدارية

٦٨ - تراعي في موارد الموظفين اللازمة لمكتب رئيس الإدارية، الخدمات الإدارية الموارد الحالية من الموظفين المكونة من وظيفة واحدة مؤقتة برتبة مد - ١ وظيفة واحدة مؤقتة جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٦٩ - قسم الخدمات العامة - تراعى في الموارد من الموظفين ما يلي: الموارد الحالية من الموظفين المكونة من وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ وظيفة واحدة برتبة ف - ١/٢ وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ١٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ وإنشاء خمس وظائف جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٧٠ - وبالنسبة لعام ١٩٩٧، يجري وضع خطط لبناء غرفة مداولات أخرى ومرافق تابعة للمحكمة تتسع لدائرتي المحكمة ودائرة الاستئناف، وإعادة بناء مطعم الخدمة الذاتية (الواقع حالياً في الحيز الذي ستحتله غرفة المداولات الثانية) وبناه حاجز أمني بين حيز المحكمة وحيز يتوقع أن يؤجر من الباطن. وستخلي كذلك شركة إيفون المباني في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ولن تكون مسؤولة عن إدارة مختلف عقود خدمات الصيانة أو عن عقد تقديم خدمات المطاعم. وفي هذا الصدد ستصبح إدارة هذه الخدمات من المسؤوليات الإضافية للمحكمة. ولذلك، يتزوج إنشاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لوحدة إدارة المباني: الأولى لشرف آخر على الصيانة والثانية لمساعد التنظيف/إدارة شؤون المباني/خدمات الطعام.

٧١ - ونظراً للمشاريع المحكمة المقترحة في مجال البناء والتدعيمات، يتوقع أن ينبع حجم عمل وحدة المشتريات في هذا المجال قدرتها على تحمل عبء العمل الحالي وهي التي يتكون ملاك موظفيها حالياً من موظف واحد من الفئة الفنية وموظف واحد من فئة الخدمات العامة. وفي هذا الصدد، يتزوج إنشاء وظيفة مؤقتة جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لعام ١٩٩٧ لتكميلة موارد الوحدة.

٧٢ - ومطلوب إنشاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لكاتب لشؤون السفر/النقل لتكميلة الموارد الحالية من موظفي وحدة السفر والنقل، المكونة حالياً من موظف واحد من فئة الخدمات العامة. وقد ازداد حجم العمل بالنسبة للوحدة نظراً لزيادة الكبيرة في حجم السفر لأغراض التحقيقات والشهود. وتضطلع الوحدة بمهام حجز تذاكر السفر جواً وإلغاء مواعيد السفر وتغييرها، والنقل البري بما في ذلك استئجار السيارات، والقطارات، وسيارات الأجرة والإقامة في الفنادق.

٧٣ - وبالنسبة إلى عام ١٩٩٧، ستنشأ وظيفة إضافية لكاتب بريد/حقيقة في إطار وحدة ضبط الممتلكات والجمرد/البريد والحقيقة. فلن كان حجم البريد الذي يمر عبر الوحدة كبيراً عادة، فإنه تحصل فترات أوج ولا سيما حين يتquin على مكتب الصحافة والإعلام أن ينقل حجماً كبيراً من المراسلات قبل جلسات وقرارات الدائريتين وبعدها. ومع تزايد نشاط الدائريتين في ١٩٩٧، يتوقع أن يزداد حجم خدمات البريد تبعاً لذلك. ولما كانت الوحدة مسؤولة عن ضبط الممتلكات والجمرد والبريد، فإنه لا يمكن لموظف واحد أن يقوم بوظائف الوحدة على الوجه الكامل.

٧٤ - دائرة خدمات الدعم الإلكتروني والاتصالات - في أعقاب إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف - ١/٢ (منسق اتصالات) إلى وظيفة ف - ٣ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) إلى وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وإنشاء وظيفة برتبة ف - ١/٢ (موظف اتصالات في سراييفو) وثلاث من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (كاتب اتصالات سلكية ولاسلكية، ومساعد ميداني للاتصالات، وكاتب إداري)، فإن الموارد المطلوبة من الموظفين لهذه الدائرة هي كالتالي: وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، ووظيفتان برتبة ف - ٣، ووظيفتان برتبة ف - ١/٢، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ١٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٧٥ - ويقترح إلحاق وظيفة موظف اتصالات مؤقتة جديدة برتبة ف - ١/٢ للمكتب الميداني لسراييفو، ومع الرحيل المتوقع لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة في أواسط ١٩٩٧ ستحتاج المحكمة إلى إقامة الهياكل الأساسية لمحطة أرضية للسوائل خاصة بها في المكاتب الميدانية الثلاثة. وبناءً عليه، تستند إلى وظيفة موظف اتصالات الجديدة مهمة معالجة جميع مسائل تركيب معدات الاتصال وتشغيلها وصيانتها في المكاتب الميدانية الثلاثة.

٧٦ - وتأخذ إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة منسق اتصالات في الاعتبار تزايد مستوى مسؤوليات هذا المنصب بسبب تزايد الدعم المقدم لتوفير اتصالات عبر السواقل بين مكاتب محكمة يوغوسلافيا في لاهاي وزغرب وسراييفو والأمم المتحدة في نيويورك وبين محكمة رواندا في أروشا. كما أن الحصول على حيز إضافي في مبني "إيفون" سيتلزم توسيع مرافق ودوائر اتصالات لتوفير الموارد الإدارية لدعم المستأجرين المحتملين للمبني من الباطن. وإن تخفيض درجة وظيفة واحدة قائمة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) يشغلها مدير الشبكة المحلية إلى درجة فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) يعكس التصنيف القائم للوظيفة.

٧٧ - وتطلب وظيفتان جديدتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إحداهما لكاتب اتصالات داخل وحدة دعم اتصالات والأخرى لموظفي تقني مسؤول عن اتصالات سينترب لمكتب العمليات في سراييفو. ووظيفة كاتب اتصالات مقترحة لتعزيز القدرة الإدارية للوحدة في مجالات البحث المتعلق بالشراء والمنتجات والخدمات، وشؤون الفواتير، ومراقبة الموجودات. أما وظيفة الموظف التقني المسؤول عن اتصالات فهي مطلوبة لتوفير الدعم الأساسي لتركيب معدات اتصال في الميدان وتشغيلها وصيانتها. وأخيراً، فإن هناك حاجة إلى وظيفة كاتب إداري جديدة مؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لتوفير الدعم المكتبي لرئيس القسم ودعم القسم عاماً. والهيكل الحالي لهذا القسم لا يحسب حساب مثل هذه الخدمات.

٧٨ - خدمات المكتبة والمراجع - تتكون الاحتياجات من موارد الموظفين لعام ١٩٩٧ من وظيفتين قائمتين برتبة ف - ٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٧٩ - خدمات اللغات والمؤتمرات - تأخذ الاحتياجات من موارد الموظفين في الاعتبار موارد الموظفين القائمة، وهي وظيفة واحدة برتبة ف - ٥، و ١٠ وظائف برتبة ف - ٤، و ١٩ وظيفة برتبة ف - ٣ و ٨ وظائف برتبة ف - ١/٢، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وإحداث وظيفة واحدة جديدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وبتجاوز عبء عمل القسم، فإن تعين كاتب إضافي لتجهيز النصوص ملما باللغة البوسنية/الكرواتية/الصردية من شأنه أن يسهل عمل المترجمين، ولا سيما بالنظر إلى تزايد حجم المواد البصرية السمعية المعدة للنسخ.

٨٠ - خدمات الميزانية والمالية - لا يقتصر إدخال أي تغيير في عام ١٩٩٧ على موارد الموظفين القائمة والمولفة من وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ ووظيفة واحدة برتبة ف - ٣ وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٨١ - خدمات شؤون الموظفين - لا يقتصر إدخال أي تغيير في عام ١٩٩٧ على موارد الموظفين القائمة والمولفة من وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، وموظفيتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

المُساعدة المؤقتة للاجتماعات

٨٢ - ستغطي الاحتياجات البالغ تقديرها ١٠٨ ١٠٠ دولار تكاليف تعيين مترجمين تحريريين إضافيين إلى اللغات الفرنسية والإنكليزية والبوسنية/الكرواتية/الصربيّة (٤٠٠ ٥٥ دولار) ومتجممين شفويين اثنين من مستوى مترجمي المؤتمرات (٠٠ ٥٢ ٧٠٠ دولار) خلال الفترات التي يبلغ فيها عبء العمل أوجه فيما يتصل بأشنطة قاعة المحكمة والجلسات العامة للقضاء وغيرها من جلسات النظر في القضايا التي تتطلب ترجمة شفوية لإفادات الشهود أو "أصدقاء المحكمة" بلغات غير لغات عمل المحكمة.

المُساعدة المؤقتة العامة

٨٣ - تطلب موارد تقدر بـ ٢٠٠ ٧٧٧ دولار لتعيين مترجمين شفويين ميدانيين بعقود قصيرة المدة لبعثات التحقيق (٢٠٠ ٤٨٢ دولار) والتثبت من إفادات الشهود (١٠٠ ١٩٦ دولار) وتلبية احتياجات قلم المحكمة فيما يتصل بإحلال موظفين محل الموظفين الغائبين في إجازات سنوية أو مرضية أو إجازات الأمومة وخلال الفترات التي يبلغ عبء العمل أوجه (٩٨ ٩٠٠ دولار).

الخبراء الاستشاريون والخبراء

٨٤ - يقترح رصد اعتماد قدره ٠٠٠ ٣٠ دولار لعام ١٩٩٧. ويتعلق هذا الاعتماد بتحويل كيفية تطبيق برنامج قاعدة البيانات المهيكلة إلى نظام قائم على خدمة المستعملين في مكتب المدعي العام (٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار) وتقديم احتياجات نظام الدعم القانوني لتنفيذ إجراءات إقامات قلم المحكمة (١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار).

العمل الإضافي

٨٥ - يقترح رصد اعتماد قدره ٠٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ دولار لاحتياجات قلم المحكمة من العمل الإضافي بغية الحفاظ على القيام بمهام بالغة الأهمية يتعين على الموظفين الحاليين القيام بها.

السفر

٨٦ - ستغطي الموارد الواردة في هذا البند والمقدر مجموعها بمبلغ ٢٠٠ ٨٨٢ دولار التكاليف التالية:

(أ) سفر الضحايا والشهود (١٠٠ ٧٩٧ دولار) - ومن المتوقع بالنسبة إلى عام ١٩٩٧ أن يسافر ٣٠٠ شاهد وضحيّة إلى لاهاي لغراض النظر في القضايا والمحاكمات. وهذه النقطات المتوقعة للسفر

وما يتصل به تتعلق بالنقل (٣٠٠ دولار)، والإقامة (٨٠٠ ٤٠٢ دولار) وبدل الإعاقة اليومي (٣٠٠ ٩٤ دولار). وهذا التقدير مشروط بألا يتعدى عدد الشهود ٣٠٠. وإذا اقتضت الظروف إحضار عدد أكبر من الشهود، فإن التكاليف المتصلة بذلك سترتفع بشكل يتناسب مع الزيادة.

(ب) أسفار أخرى (٨٥٠٠٠ دولار) - يغطي هذا الاعتماد الاحتياجات التقديرية لقلم المحكمة وموظفيه لإجراء المشاورات في مقر الأمم المتحدة وحضور اجتماعات الجمعية العامة، وعقد اجتماعات مع موظفي الدول الأعضاء والهيئات القضائية الوطنية والدولية، وعقد اجتماعات صحفية وحلقات دراسية ومؤتمرات (١٠٠ ٤٣٠ دولار) فضلاً عن سفر موظفي "وحدة الضحايا والشهود" (٥١٠٠٠ ٣٤٠ دولار) لتنسيق ترتيبات دعم وحماية الشهود.

الخدمات التعاقدية

٨٧ - ستفطي الموارد الواردة في هذا البند المقدر مجموعها بمبلغ ٢١٤٦ دولار التكاليف التالية:

(أ) الترجمة التعاقدية (٨٥٧٠٠ دولار) - توخياً لتخفيض عبء الترجمة الداخلية، تتعاقد المحكمة مع جهات خارجية لترجمة الوثائق غير السرية من قبيل الكتب أو المقالات:

(ب) تدوين المحاضر الحرفية (٤٤٢١٠٠ دولار) - تتعلق الاحتياجات التشغيلية بتوظيف مدوني محاضر مداولات المحكمة وجلساتها باللغتين الفرنسية والإنكليزية؛

(ج) محامو الدفاع (٣٣٢٢٠٠ دولار) - تتعلق الاحتياجات التقديرية بتوفير المحامين للمشتباх فيهم والمتهمين وفقاً لـ "التوجيهي المتعلق بانتداب محامي الدفاع" الذي اعتمدته قضاة المحكمة مع تعييناته خلال الجلسة العامة للقضاة الحادية عشرة المعقدة في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وسيغطي المبلغ المقترن بأجور المحامين المنتدبين للدفاع ومساعديهم (٤٠٤٤٢٢ دولاراً)، وتكاليف السفر (٥٠٤٥٠٠ دولار) وتكاليف دعم محامي الدفاع ومساعديهم المنتدبين للنيابة عن المشتبه فيهم والدفاع عن المتهمين (٩٠٩٢٩٠٠ دولاراً). وارتکزت هذه التقديرات على افتراض عقد ثلاث محاكمات لثمانية أشخاص. وإذا اقتضت الظروف عقد المزيد من المحاكمات أو شمول متهمين إضافيين، فإن التكاليف ذات الصلة سترتفع بما يتناسب مع ذلك.

(د) مرافق الاحتجاز (٨٧٨١٠٠ دولار) - الاعتماد المقترن بخدمات حراس مرافق الاحتجاز للإشراف على تشغيل ٢٤ زنزاناً على أساس نوبات تعمل على مدار الساعة؛

(ه) التدريب (١٢٩٧٠٠ دولار) - ستفطي الموارد التقديرية الواردة في هذا البند تكاليف الحلقات التدريبية في مجالات عمليات المحكمة، ودعم عمليات الحواسيب، ودعم برامج التدريب على الحواسيب؛

(و) الطباعة الخارجية (٢٠٠ ١٤٢ دولار) - ستفطي الموارد التقديرية هذه تكاليف إصدار "التقرير السنوي" و "حولية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا"، وطبع دفعة ثانية من "الوثائق الأساسية" فضلاً عن تكاليف اقتناء القرطاسية والأوراق والظروف الحاملة لاسم المحكمة (٥٤ ٩٠٠ دولار)؛ والخدمات الخارجية لاستنساخ الخرائط والصور لمكتب المدعي العام (٨٧ ٣٠٠ دولار)؛

(ز) خدمات تجهيز البيانات (٢٠٠ ٤٠١ دولار) - ستفطي الموارد التقديرية هذه تكاليف استئجار الخط وأجور المزود للوصول إلى شبكة الانترنت (٨ ٢٠٠ دولار)، وتكليف الاشتراك في موارد المعلومات القائمة على الأقراص المرصوصة (١٣ ٠٠٠ دولار) واشتراك لمدة ١٢ شهراً في خدمة قاعدة البيانات القانونية المسماة Lexis-Nexis (١٨٠ ٠٠٠ دولار)، ومورد للبحث القانوني المباشر على الحاسوب يستخدم المساعدة في جواب عديدة من جوابات إعداد القضايا وتصريفها؛

(ح) خدمات وكالات الأنباء (٢ ٧٠٠ دولار) - ستلزم هذه الموارد التقديرية لمواصلة الاشتراكات الحالية في خدمات وكالة أنباء أسوشيتيد برييس وكالة الأنباء الفرنسية.

الضيافة

٨٨ - يطلب مبلغ قدره ٩٠٠ ٢ دولار لتنظيم المناسبات الرسمية والضيافة.

نفقات التشغيل العامة

١' استئجار أماكن العمل وصيانتها (٤٠٠ ٧١٥ ٤ دولار)

٨٩ - المحكمة الدولية (مبني "إيفون") - تشغل المحكمة الدولية حالياً ٧٢٠٠ متر مربع من حيز المكاتب وقاعة المحكمة والمرافق الأخرى. وابتداءً من عام ١٩٩٧، ستضطلع المحكمة بمسؤولية المبني كله، أي ما يقارب ١٩٥٢٩ مترًا مربعاً من حيز المكاتب وقاعات المحكمة، فضلاً عن مرافق لوقوف السيارات يقع تحت سطح الأرض ويتوسّع لـ ٣٢٥ سيارة. وسيبلغ الاستئجار السنوي لهذا المرفق ٤٢٣٠ ٧٣٠ غيلدرا هولنديا (٦٠٠ ٤١٧ ٢ دولار) لعام ١٩٩٧. وتسعى المحكمة حالياً إلى إيجاد مستأجر من الباطن لفائض حيز المكاتب ابتداءً من عام ١٩٩٧. وتشير خطة للتوزيع حيز المكاتب اكتمل إعدادها مؤخراً إلى توفر حيز تقارب مساحته ٧٠٠ ٥ متر مكعب. ويتم البحث عن مستأجرين وأشعرت الحكومة المضيفة أيضاً بالحizin المتوفّر. وأجرت المحكمة لحد الآن أربعة اجتماعات (زيارات لمعاينة الموقع) مع مستأجر من الباطن محتمل واحد.

٩٠ - وينص عقد الإيجار أيضاً على تسديد تكاليف التشييد التي دفعها مالك البناء نهاية عن المحكمة لتشييد قاعة محكمة وتركيب حواجز فاصلة داخلية لتقسيم الحيز. وقد اضطلع بأعمال التشييد هذه وتم الانتهاء منها في عام ١٩٩٥. وسيستمر تسديد تكاليف تشييد قاعة المحكمة لغاية ١٩٩٨؛ بينما سيستمر تسديد تكاليف إقامة الحواجز الفاصلة على مدى مدة عقد الإيجار (١٢ سنة). ويبلغ التسديدان السنويان ٦٢٨ ١ غيلدرا (٥٠٠ ٧٢٩ دولار) و ٥٨ ١٤٥ غيلدرا (٢٢ ٢٠٠ دولار) على التوالي.

٩١ - وبإضافة إلى ذلك، ينصح عقد الإيجار أيضاً على سداد تكاليف المنازع العامة. وهذه التكاليف تحدد بحسب نسبة الحيز المشغول، ولكن بالنظر إلى أن المحكمة ستشغل هذه الأماكن كلها في عام ١٩٩٧، فإنه سيترتب عليها دفع مجموع تكاليف المنازع العامة، وهي تقدر بمبلغ ٦١٠ ٨٥٠ غيلدرا (١٠٠ ٣٤٩ دولار).

٩٢ - مرفق الاحتجاز - يجب أيضاً توفير موارد إضافية لتفطية تكاليف استئجار مرافق الاحتجاز. ويبلغ الإيجار السنوي للمرفق المكون من ٢٤ زنزانا ٥١٢ ٠٠٠ غيلدر (٦٠٠ ٢٩٢ دولار). ويوفر المرفق أيضاً وجبات غذائية وخدمات للمحتجزين بمعدل ٥٠ غيلدرا في اليوم للمحتجز الواحد. وبالنسبة إلى عام ١٩٩٧ يفترض أن المرفق سيشغل ١٠٠ في المائة. وببناء عليه، قدرت التكاليف لعام ١٩٩٧ بمبلغ ٤٣٨ ٠٠٠ غيلدر (٣٠٠ ٢٥٠ دولار).

٩٣ - المكاتب الميدانية - أنشأت المحكمة الدولية ثلاثة مكاتب ميدانية في زغرب وسراييفو وبلغراد. وستبلغ تكلفة استئجار أماكن العمل في سراييفو ١٠١ ٧٠٠ دولار في ١٩٩٧، وهي تشمل استئجار ٤٢٠ متراً مربعاً من حيز المكاتب والتكاليف المرتبطة به. وحالياً، توفر قوة الأمم المتحدة للسلام حيز المكاتب في زغرب للمحكمة. غير أن المحكمة سيلزم لها أن تبحث عن أماكن عمل بديلة في عام ١٩٩٧. وتبلغ تقديرات تكاليف استئجار حيز المكاتب وتنظيمها وتكلفتها لمرافق المنازع العامة لمرفق زغرب فضلاً عن المكتب الميداني الذي فتح مؤخراً في بلغراد ٣٧ ٧٠٠ دولار.

٩٤ - تنظيف المرافق - ابتداءً من عام ١٩٩٧، ستصبح المحكمة مسؤولة عما مجموعه ٥٢٩ ٢٠ متراً مربعاً من الحيز (بما فيها ١ ٠٠٠ متر مربع في مرفق الاحتجاز). غير أن المحكمة تنوى أن تشغل ما لا يتعدى مجموعه ١٣ ٥٢٤ متراً مربعاً، وذلك فضلاً عن ١ ٠٠٠ متر مربع في مرفق الاحتجاز. وتقدر تكاليف تنظيف هذه الأماكن بمبلغ ٢١٢ ٧٠٠ دولار.

٩٥ - صيانة الأماكن - تقدر الاحتياجات الالزامية لتفطية التكلفة الإجمالية لصيانة المبني بمبلغ ١٧٧ ٥٠٩ غيلدرا هولندية (٠٠٠ ٢٩١ دولار).

٩٦ - تعديلات الأماكن وتحسيناتها (٨٠٠ ٨٩٧ ٧ دولار)

٩٦ - قاعة ثانية للمحكمة - من المتوقع أن قضايا المرحلة الابتدائية والاستئنافية سيبت فيها في آن واحد، مما يستدعي وبالتالي وجود قاعة ثانية للمحكمة، فضلاً عن ذلك، ومع عدد القضايا المعروض حالياً على المحكمة، فإن وجود قاعة واحدة فقط بالمحكمة يعرقل عمليات الدوائر الثلاث. وتقدر تكلفة البناء الإجمالية بمبلغ ٣ ٥١٧ ٠٠٠ دولار. بيد أنه من المقدر أيضاً أن يستكمل ٧٠ في المائة فقط من عملية بناء قاعة المحكمة في عام ١٩٩٧، مما يستلزم اعتماد مبلغ ٤٠٣ ٩٠٠ ٢ دولار.

٩٧ - مكان للمطعم (الكافterيا) - نظراً للترتيب الداخلي لبني مقر المحكمة، فإن المكان المقترن لإقامة القاعة الثانية للمحكمة سيكون في المساحة التي يحتلها المطعم (الكافterيا) في الوقت الحالي. وقد تم وضع

مخطط متصور لإقامة مكان جديد للمطعم في الحيز الذي تشغله شرفة خارجية، في الوقت الحالي ويسمح المخطط بمواصلة استخدام المكان المخصص حالياً لإعداد وتقديم الطعام مما يحقق وفورات كبيرة في التكلفة. وتبلغ التكلفة المقدرة للبناء ٣٨٥ ٠٠٠ غيلدر هولندي (٢٢٠ ٠٠٠ دولار).

٩٨ - تعديلات وتحسينات بسيطة أخرى - يقترح توفير اعتماد لإقامة مكتب للصراف (١٠ ٠٠٠ دولار)، ونظام مفتاح عمومي للأبواب (٣٦ ٠٠٠ دولار)، وتوسيع مرآب انتظار سيارات الأمن (٤٠٠ ٣٩ دولار)، وفصل مكان المحكمة عن أماكن المستأجرين من الباطن (٤٠٠ ٧١ دولار)، ونقل لوحة التحكم في الحرائق (٢٥ ٧٠٠ دولار)، وإعادة بناء غرفة التحكم الخاصة بالفيديو (٣٤ ٣٠٠ دولار)، وإنشاء فناء خارجي ثان محكم الأمان لترخيص المحتجزين، وقاعة اجتماعات للمحتجزين في مرافق الاحتجاز (٥٧ ١٠٠ دولار).

٩٩ - نقاط التشغيل العامة الأخرى (٥٣٦ ٢٠٠ ١ دولار)
تم توفير اعتماد لاستئجار آلات استنساخ مكتبة عامة ومعدات طابعات شبكة كبيرة الحجم من حيث الانتاج (٧٠٠ ٢٧٧ دولار)، وصيانة الأثاث والمعدات (٨٠٠ ٣١٠ دولار)، والاتصالات (٩٠٠ ٦٤٥ دولار)، وخدمات البريد والحقيقة (٩٠٠ ٦٥ دولار)، وتكاليف النقل المحلي، بما فيها استئجار المركبات (٧٠٠ ١٧ دولار)، والتأمين (٩٠٠ ٤٦ دولار)، وخدمات متعددة (٣٠٠ ١٧١ دولار).

اللوازم والمواد

١٠٠ - تتصل الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٤٧٦ ٢٠٠ ١ دولار بشراء اللوازم القابلة للاستهلاك في المكاتب، والورق اللازم للاستنساخ، ولوازم المعدات السمعية والبصرية، ومعدات تجهيز البيانات، والاتصالات، والزي الرسمي للحرس، ولوازم صيانة الأماكن.

اقتناء الأثاث والمعدات

١٠١ - تغطي المبالغ المقدرة بمبلغ ٨١٦ ٥٠٠ ٢ دولار ما يلي:

(أ) اقتناء معدات التشغيل الآلي للمكاتب (٦٢٥ ٠٠٠ دولار) - مطلوب موارد لتفطية تكلفة اقتناص المعدات، بما فيها حواسيب فرعية إضافية (٦٧ ٦٠٠ دولار)، ومعدات تحديث الحواسيب ومعدات احتياطية لها (٣٠٠ ١٢٧ دولار)، ومواد تجديد الهياكل الأساسية للشبكات لتفطية المساحات الجديدة من المبني، بما في ذلك معدات مد الأسلاك والمعدات المحورية (٢٥٠ ٠٠٠ دولار)، و ١٠ حواسيب نقالة لدعم التحقيقات (٥٧ ٠٠٠ دولار)، و ١٣ طابعة (٣٠ ١٠٠ دولار)، ومعدات تتالف من أربعة خزانات للشرايط لتوفير احتياطي شبكي للبيانات (٨٨ ٠٠٠ دولار)، ومعدات تتبع المخزونات (٥ ٠٠٠ دولار):

(ب) اقتناء مجموعات برامج الحاسوب (٢٨٦ ٩٠٠ دولار) - تشمل الاحتياجات التالية:
٦٦ نسخة من البرامج القياسية المسбقة التحميل على الحواسيب الفرعية والمتصلة بالتشغيل الآلي للمكاتب (٣٠٠ ١٤ دولار)، برامج تحديث للبرامج الموجودة حالياً للتشغيل الآلي للمكاتب (٣٠٠ ١٢٨ دولار)، شراء

وإعادة ترخيص أنظمة "سن" (SUN) وبرامج "بروجن" (Progen)، بما في ذلك شراء برنامج "بروجن" لكشف المرتبات المهنية (١٠٠ ٧٥ دولار)، وتراخيص برمجية إضافية، وبرامج نظام المعلومات الجغرافية لمكتب المدعي العام (٨٠٠٠ ٨ دولار)، وبرامج إدارة الشبكات (٢٠٠ ٢٩ دولار)، وتراخيص برنامج "لوتس نوتس" (Lotus Notes) (١٧٠٠٠ ١٧ دولار)، وبرامج لاستحداث التطبيقات (٠٠٠ ٥ دولار)؛

(ج) معدات الاتصالات (٠٠٠ ٧٦١ دولار) - تغطي الموارد شراء ١٠ أجهزة لاسلكي مشفرة من طراز موتورولا (Motorola GP300) (١٩٥٠٠ ١٩ دولار) لاستعمال ١٠ ضباط أمن جدد متزحجين، وإقامة محطات أرضية للسائل في المكاتب الميدانية الثلاثة لدى الاتهام من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (٥٥٥ ٥٥٥ دولار)، وجوهاريين للهواتف مؤمني الاستخدام من طراز موتورولا (Motorola 9600) وألتين للفاكس مجهزتين لاستخدام نظام لتأمين الاستخدام (٢٥٠٠٠ ٢٥ دولار). وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتطلب اقتناء حيز إضافي في مبني إيفون، واحتعمال تأجير الأماكن الزائدة إلى مستأجرين من الباطن، شراء ٢٥ بطاقة توسيع إضافية للستراتالات الفرعية الآلية الخاصة، فضلاً عن ٤٠٠ جهاز هاتف إضافي (٥٠٠ ٥٠٠ ١٦١ دولار)؛

(د) المعدات السمعية والبصرية (٧٠٠ ٨٩١ دولار) - تغطي الموارد شراء معدات تسجيل للشهود والمشتبه فيهم (١٠٠ ٥٠ دولار)، وغرف لتجهيز أفلام الفيديو (٣٠٠ ١١٤ دولار)، ومحولات للفيديو (١٨٠٠ ١٨٠٠ دولار)، وأجهزة إضافية لتسجيل الفيديو وشاشات تليفزيونية إضافية (٣٠٠ ٥٩٠٠ ٦٨ دولار)، وآلات تصوير من طراز BetaCam و Hi8 ولوازمها الإضافية (٦٠٠ ٤٠٠ ٤٠٠ دولار)، وأنظمة تسجيل صوتية ذات قرص ثابت تعمل بالحاسوب (٤٠٠ ٤٠٠ ٤٠٠ دولار)، وأنظمة توزيع صوتية (١٠٠ ٥٧٠٠ ١٠٠٠ ٦٠٠ دولار)، وحوامل متحركة وصناديق لنقل المعدات السمعية البصرية (٤٠٠ ٤٠٠ ٤٠٠ ١٧١ دولار)، ولوازم إضافية متنوعة (١٠٠ ٢٥٠٠ ٢٥٠٠ ١٠٠٠ ٢٥٠٠ ٣٠٤ دولار) بشراء معدات لتحسين الخدمات السمعية والبصرية التي توفرها قاعة المحكمة الحالية. وتشمل المعدات المقترحة شراءها ٣ أجهزة تسجيل رقمية من طراز BetaCam. وجهاز لتشغيل أشرطة الفيديو، ومعدات مزج سمعية وبصرية، وبطاقة وصلات بينية للشبكات، وبطاقة للفيديو، وخطوط مد لوحات المفاتيح والشاشات والثارات الخاصة بالحواسيب ومحطة عمل عمومية، ومحطة عرض احتياطية، ومحطات المسح الضوئي؛

(ه) معدات الأمن والسلامة (٤٨٠٠٠ ٤٨٠٠٠ دولار) - تغطي الاحتياجات التقديرية الأسلحة والذخائر (٦٠٠ ٩٠٠ ٦٠٠ دولار)، وتجديد اللوازم الطبية (٤٠٠ ٧٠٠٠ ٤٠٠ دولار)، و ١٠ خزانات إضافية مزودة بأقفال للموظفين (٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠ ٧٠٠٠ ٣٠٠ ٧٠٠٠ ٢٢٠٠٠ ٢٢٠٠٠ دولار)؛

(و) اقتناء أثاث المكاتب (٩٠٠ ٩٠٠ ٩٠٠ ٢٠٣٠٠ ٢٠٣٠٠ دولار) - مطلوب موارد لاقتناء أثاث للمكاتب. وفضلاً عن ذلك، ستكون هناك حاجة إلى شراء أثاث وتركيبات للمطعم (الكافيتريا)، بما فيها معدات وأواني للطعام، وأثاث لقاعة الثانية للمحكمة، ولشرفة الزوار.

رابعا - الخلاصة

- ١٠٢ - استنادا إلى المقترفات التفصيلية الواردة من الفقرات السابقة، من المقدر أن تصل الموارد المطلوبة لتشغيل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩٧ إلى مبلغ ٤٧٥ ٨٠٠ دولار (صافي). وسيلزم أيضاً مبلغ إضافي يصل إلى ٣٨٧ ٧٠٠ دولار للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين مقابلة الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية بالمبلغ نفسه. وقد ترغب الجمعية العامة في تمويل المبلغ الذي يقدر صافيه بـ ٤٧٥ ٨٠٠ دولار (إجماليه ٥٠٠ ٨٦٣ ٥٨ دولار) باستخدام صيغة تقاسم التكاليف التي اتبعت في السنوات السابقة، والتي سيجري بموجبها تحويل مبلغ ٢٦ ٧٣٧ ٩٠٠ دولار على المبالغ الدائنة الناشئة عن ميزانية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتقسيم مبلغ ٢٦ ٧٣٧ ٩٠٠ المتبقى وفقاً لجدول الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٧.
- ١٠٣ - ومطلوب سلطة التزام بمبلغ ٤٩٤ ٦٠٠ دولار فيما يتعلق بتكاليف التشيد والمعدات اللازمة للقاعة الثانية للمحكمة. وسوف يطلب، بعد ذلك، اعتماد مماثل لهذا المبلغ لعام ١٩٩٨، إذ أن هذه الأموال لن تكون مطلوبة للإنفاق حتى عام ١٩٩٨.

الحواشي

- (١) القاعدة ٦١ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المعروفة "إجراءات المتابعة في حالة عدم تنفيذ أمر بالقبض"، وثيقة المحكمة IT/32/Rev.9، وانظر أيضاً مجلة قانون حقوق الإنسان، المجلد ١٥، العدد ٢-١، صفحة ٣٨.

المرفق الأول

المُسَاهِمَاتُ الطَّوْعَيَّةُ

- ١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٩٥، الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المعنية إلى تقديم مساهمات طوعية يوافق عليها الأمين العام إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد بلغ مجموع المساهمات النقدية والعينية المقدمة حتى الآن ٦٦١ ٧٧٧ دولاراً، بما لا يشمل تكاليف الموظفين والخبراء المعارين من الحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية.
- ٢ - وبموجب اتفاق مبرم مع المحكمة الدولية، يقدم المانحون الموظفين إلى المحكمة دون مقابل، وبموجب شروط تلك الاتفاقيات، يتعمد المانحون بدفع جميع التكاليف المتعلقة باستداب الموظفين المعارين للمحكمة، بما في ذلك المرتبات، وبدلات الإقامة اليومية، والتأمين الطبي والتأمين على الحياة (فضلاً عن التأمين ضد الأمراض أو الإعاقة أو الوفاة الناجمة عن الخدمة، مع تغطية تشمل أخطار الحرب) والسفر من بلدانهم وإليها، ويتحمل المانحون أيضاً المسؤلية عما تقدم به أطراف ثالثة من مطالبات للتعويض عن الأضرار أو الإصابة أو الوفاة الناجمة عن أي فعل أو إغفال يتحمل مسؤوليته الموظفون المعارون خلال أدائهم لواجباتهم باسم الأمم المتحدة.
- ٣ - ولا تتحمل الأمم المتحدة أي نفقات تتصل بإعارة المانح للموظفين، ما عدا توفير حيز المكاتب والأثاث والمعدات، فضلاً عن سائر المرافق الضرورية لأداء الخدمات المطلوبة، بما في ذلك تكاليف السفر وأية نفقات أخرى متصلة بها، يتکبدها الموظف وهو في مهمة رسمية للأمم المتحدة. ويوجد، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ٥٥ موظفاً معاراً مكلفين بالعمل في المحكمة، ويشملون ٣٢ خبيراً موفداً في بعثات مكلفين بالعمل في مكتب المدعي العام، و ١١ مساعدًا قانونياً ومحام واحد مكلفين بالعمل في قلم المحكمة، و ١١ مساعدًا قانونياً ومحام واحد مكلفين بالعمل في الدوائر، وجميعهم في حاجة إلى دعم. وفي هذا الصدد، يقدر أن التكاليف المرتبطة بدعم الموظفين المعارين في عام ١٩٩٦ ستصل إلى ٦٩٨٥٠٠ دولار. وفي ظل السياسة المتبعة حالياً، فإن قبول المُسَاهِمَاتُ الطَّوْعَيَّةُ مشروع بألا يترتب على المُسَاهِمَةُ أيَّة مسؤولية مالية على الأمم المتحدة، وبناءً عليه، فإن التكاليف غير المباشرة التي تتحملها الأمم المتحدة لقبول المُسَاهِمَاتُ، بما في ذلك الموظفون المعارون، يجب تغطيتها بتحميل تكاليف لدعم البرامج على المُسَاهِمةُ التي تقدمها كل من المنظمات المانحة.
- ٤ - وبالإضافة إلى الموظفين المعارين، هناك حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ١٥ متدربياً داخلياً يشاركون في برامج التدريب الداخلي للمحكمة. ويكلف حالياً جميع هؤلاء المتدربين بالعمل في مكتب المدعي العام ويتولون توفير المساعدة في البحث والصياغة في المسائل المتعلقة بالقانون الجنائي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.
- ٥ - وتزدأ أدناه تفاصيل حالة المُسَاهِمَاتُ الطَّوْعَيَّةُ المقدمة إلى المحكمة الدولية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦:

ألف - المساهمات النقدية

حالة المساهمات النقدية المقدمة إلى صندوق التبرعات

(دولارات الولايات المتحدة)

١ ٠٠٠ ٠٠٠	باكستان	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤
٢ ٠٠٠	هنغاريا	١١ آذار/مارس ١٩٩٤
١٤ ٧٢٥	إسبانيا	١٧ آذار/مارس ١٩٩٤
٢ ٩٨٥	ليختنشتاين	٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤
٥٠٠	ناميبيا	٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤
١٦٨ ٢٨٠	كندا	٣١ آذار/مارس ١٩٩٤
١٥ ٠٠٠	أيرلندا	٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	ماليزيا	١٠ أيار/مايو ١٩٩٤
٦ ٧٦٨	أيرلندا	١٧ أيار/مايو ١٩٩٤
١٤ ٦٦٠	نيوزيلندا	٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤
٥ ٠٠٠	كمبوديا	٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٤
١ ٨٩٨ ٠٤٩	إيطاليا	١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤
٧٥ ٧٥٨	سويسرا	١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
٧٠٠ ٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية	٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥
١٨٣ ٣٦٨	الدانمرك	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥
١٧١ ٤٠٢	كندا	٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥
٥ ٠٠٠	شيلي	١٢ أيار/مايو ١٩٩٥
٧ ٥٠٠	إسرائيل	١٩ أيار/مايو ١٩٩٥
٥٠ ٠٠٠	النرويج	٧ تموز/ يوليه ١٩٩٥
٩ ٩٦٠	سلوفينيا	٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
٤٠	سلوفينيا	١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦
٣٦٦ ٨١٦	كندا	٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦
٦ ٧٩٦ ٦١١		المجموع

باء - الموظفون

٦ - حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قدمت مساهمات في شكل إعارة ٣٢ موظفاً، من الولايات المتحدة الأمريكية (٦)، وهولندا (٤)، والدانمرك (١)، والنرويج (٢)، والسويد (٢)، وفنلندا (١)، وإيطاليا (١)، وجنوب أفريقيا (١)، وسويسرا (١)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٣)، ويواصل هؤلاء الموظفون تقديم المساعدة في التحقيقات بمكتب المدعي العام والقيام بالعمل كمستشارين قانونيين وخبراء. ويكلف في الوقت الجاري ٣٠ خبيراً بالعمل في قسم التحقيقات، ٣ يعملون في فريق الاستراتيجية ويوزع ما مجموعه ٢٧ خبيراً فيما بين أفرقة التحقيق التسعة. ويعمل الخبراء الباقيان كمستشارين في قسم الادعاء (١)، وقسم السياسة والعلاقات الخارجية (١).

٧ - وعلاوة على ذلك، قدم إلى المحكمة من اللجنة الأوروبية، من خلال لجنة الحقوقين الدولية ٢٢ موظفاً معايناً يعملون كمساعدين قانونيين في المحكمة الدولية. ويقدم المعاونون الدعم القانوني إلى العمليات القضائية والإدارية للمحكمة، كما يوفرون بيئة لتدريب المحامين المؤهلين الشبان. ويكلف أحد عشر مساعداً بالعمل في دوائر المحكمة لغرض إجراء البحوث وتقديم المساعدة القانونية. ويكلف ١٠ منهم بالعمل في قلم المحكمة من أجل المساعدة في الإدارة القضائية، ومساعد واحد في مكتب الصحافة والمعلومات. وتنتهي مدة الاختناق القائم بين المحكمة الدولية ولجنة الحقوقين الدولية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بيد أنه من المتوقع، في ضوء نجاح هذا البرنامج، أن يستمر الترتيب القائم في تلقي الدعم من قبل اللجنة الأوروبية وأن يمدد لفترة ١٢ شهراً إضافية.

٨ - وفضلاً عن ذلك، تم توفير محام واحد لقلم المحكمة من قبل الائتلاف من أجل العدل الدولي. ويزود هذا المحامي قلم المحكمة بالمساعدة القانونية ويلتمس الدعم للمحكمة من المنظمات غير الحكومية المعنية ويتولى تنسيقها.

٩ - وقدم طلب آخر إلى اللجنة الأوروبية، من خلال المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، بشأن توفير الموظفين والموارد المتصلة بحماية الضحايا والشهود وتقديم المشورة والدعم إليهم والمقاضيات مستمرة حالياً بين المجلس والمحكمة الدولية، ويتوقع أن توفر موارد قيمتها ٦٥٠ ٢٣١ دولار لهذا الغرض خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

جيم - المعدات

١٠ - قدم عدد من الدول الأعضاء والمنظمات والشركات خلال عام ١٩٩٦ مساهمات إضافية في شكل معدات إلى المحكمة الدولية. فقد ساهمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بثلاث مركبات مدفوعة بالعجلات الأربع (٤٤) إلى المحكمة الدولية من أجل استخدامها لتلبية الاحتياجات

العملياتية في الميدان من قبيل التحقيقات والاتصال مع الضحايا والشهود (تبلغ قيمتها ٦٠٠ ٦٧ دولار تقريبا). وقدمت حكومة فرنسا، على سبيل المثلجة، ست مركبات إضافية مدفوعة بالعجلات الأربع (٣٠٠ ١٩٢ دولار). وتم إيصال المركبات إلى يوغوسلافيا السابقة لاستخدامها من قبل موظفي المحكمة الدولية العاملين في كرواتيا والبوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتم إيصال المركبات المتبقية إلى لاهاي وهي تستخدم بصفة رئيسية من قبل وحدة الضحايا والشهود لتلبية احتياجاتهما من النقل المحلي.

١١ - وعلاوة على ذلك، قدمت حكومة فرنسا منحة إلى المحكمة في شكل معدات تصوير بطيء البث بالفيديو تبلغ قيمتها ٤٠٠ ٤٤٠ دولار. ويتيح وجود هذه المعدات للمحكمة إمكانية بث المحاكمات بفارق زمني متاخر محدود من شأنه أن يحمي شهود معيين ويفصل المحكمة من النظر في طلبات تنقيخ الشهادات. وثمة مساهمات أخرى، تشمل تزويد المحكمة ببرنامح حاسوب لكتابية الضبط في المحكمة (تبلغ قيمته ٤٠٠ ٤٠٠ دولار) مقدم من شركة (ديسكتري برودكت)، فضلا عن اشتراك لمدة ١٢ شهرا في نشرة (ليكسيس - نيكسيس) مقدمة كمنحة من معهد المجتمع المفتوح (١٠٠ ١٠٠٠ دولار).

١٢ - خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، تم استلام تبرعات عينية تبلغ قيمتها ٢٤٦٧٠٠ دولارا. ويرد وصف منفصل لهذه التبرعات في الفقرة ١٣٦ من تقرير الأمين العام المتعلق بتمويل المحكمة لعام ١٩٩٦ .(A/C.5/50/41)

دال - استخدام التبرعات

١٣ - منذ بداية عمل المحكمة الدولية، تم الاعتماد على المساعدة المقدمة من عدد من الموظفين المعارين مجانا من قبل فرادي الدول الأعضاء في الأضطلاع بولاية المدعي العام بموجب النظام الأساسي للمحكمة.

١٤ - والمساعدة المقدمة إلى المدعي العام من المحققين والمحامين المعارين ذوي الخبرة في إجراء التحقيقات وإعداد حواجز الأدلة هي مساعدة بالغة الأهمية بالنظر لعدم وجود عدد مكتمل من الموظفين. وبدون تلك المساعدة لما أمكن تحقيق النتائج التي أتي بها بالفعل مكتب المدعي العام. واستتم معالجة احتياجات المستقبل بعد استعراض الجمعية العامة لمسائل السياسة العامة المتعلقة بالموظفين المعارين مجانا.

١٥ - وفي التقرير السابق المتعلق بتمويل المحكمة الدولية (المراجع نفسه)، أشار الأمين العام إلى المبادئ التوجيهية لاستخدام التبرعات التي يتعين بمقتضاهما استخدام التبرعات من أجل دعم أهداف متصلة بمشاريع محددة. وفي هذا السياق، لا تزال الموارد الآتية من التبرعات تستخدم لتمويل إنشاء مكتبة مرجعية ونظام محفوظات محاسب ونظام إدارة وعرض ملفات قضايا المحكمة. وعلاوة على ذلك، استخدمت التبرعات لتمويل معدات متنقلة لتسجيل إفادات المشتبه بهم، ومعدات استنساخ شرائط

الفيديو، وستستخدم الموارد الخارجية عن الميزانية أيضاً لتفحص نفقات نظام عقد مؤتمرات من بعد بواسطة الفيديو لعرض وتوثيق أدلة الشهود الرئيسيين غير القادرين على السفر إلى لاهي.

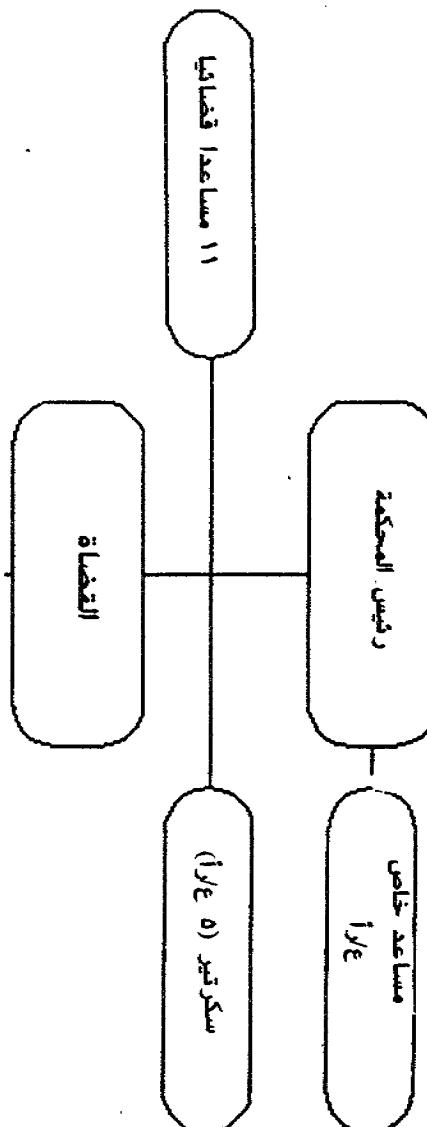
١٦ - وفي مطلع عام ١٩٩٦، وفي أعقاب التطورات التي جرت في منطقة يوغوسلافيا السابقة، وبضمنها تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، قرر المدعي العام إيفاد فريق تحقيق من لاهي لإجراء تحقيقات في الميدان على أن يكون مقره في سراييفو، وتمكنت المحكمة الدولية، من خلال استخدام التبرعات، من إقامة وجود موسع في سراييفو، وقرر للمدعي العام الدعم اللازم وموارد التحقيق اللازمة للاضطلاع بأهداف ولايته في المنطقة.

١٧ - وشهد عام ١٩٩٦ أيضاً بدء المحكمة الدولية وإيجازها استخراج الجثث لأغراض الطب الشرعي من سبعة مواقع: ستة منها في البوسنة والهرسك (جمهورية سربسكا) وموقع في كرواتيا، وغُطيت احتياجات هذه العمليات من الموارد (باستثناء تكاليف الموظفين) تفحصية كاملة من التبرعات.

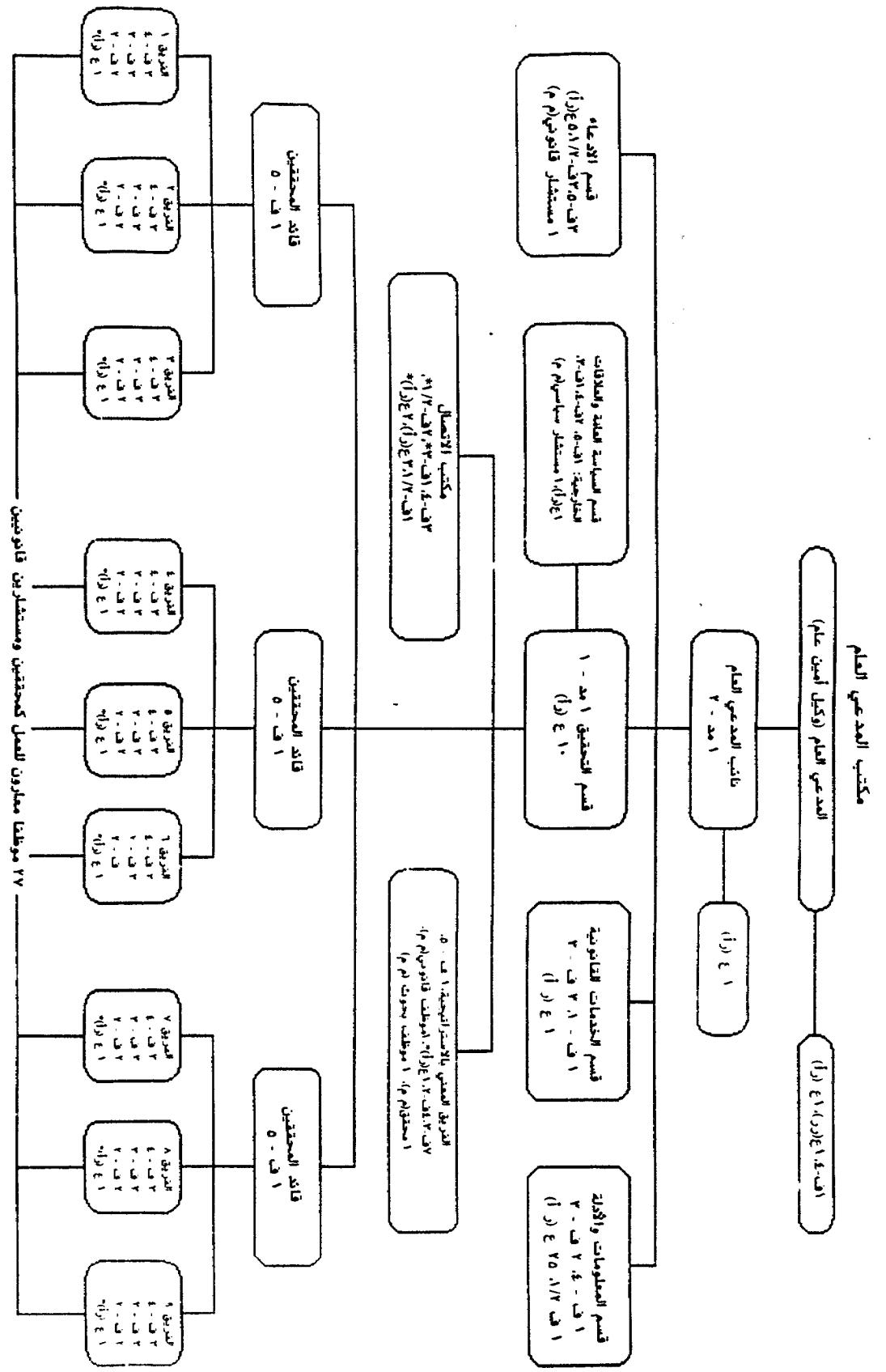
١٨ - وتشكل المساعدة المقدمة للضحايا والشهود مكوناً آخر من عمليات المحكمة يستلزم دعماً مالياً كاملاً، وخلال عام ١٩٩٦، تم توفير تكاليف دعم الشهود، وبضمنها مساعدو الشهود والنقل المحلي، من التبرعات، وتضع المحكمة حالياً المسسات النهائية على اقتراح مقدم من المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب يتضمن تقديم استشارات مهنية وخدمات دعم للضحايا والشهود الذين يمثلون أمام المحكمة، و بتمويلها من منحة مقدمة من اللجنة الأوروبية.

١٩ - وفيما يتعلق بحماية الشهود، أجرت المحكمة مباحثات عديدة مع عدد من الدول الأعضاء بشأن عزمها على المساعدة في تمويل حماية الشهود المحميين وإعادة نقلهم، وبينما كانت حماية الشهود خلال السنوات الأولى من وجود المحكمة لا تستحق الذكر، فقد كان من المقدر مع بداية نشاط المحاكمات في مطلع عام ١٩٩٦ أن تمثل حماية الشهود مكان الصدارة في الفترة المقبلة. وفي ضوء الحاجة لتوفير خدمات من هذا النوع والنفقات الباهضة التي ترافقت بإجراءات من هذا القبيل، يتحتم توفير الموارد الكافية بحماية الشهود بشكل لا ينبع فيه، وببناء عليه، أدرج الدعم المقدم من الدول لدفع التكاليف الممكنة التي تقترن بتوفير هذه الخدمات.

الدواوين



مفتاح الرمز	الرمز	المعنى
#	*	وظيفة معادة التصنيف
ع	رأ	= وظائف جديدة
ف	ف	= رتب أخرى
در	در	= فئه فنية
مو	مو	= موظف مدار
من	من	= موظف أمن



المرفق الرابع

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

قام المحكمة

بيان عدم مصادقة

العلم
البرهان
المادة ١٠٣

بيان عدم
المادة ١٠٤

بيان عدم
المادة ١٠٥

بيان عدم
المادة ١٠٦

بيان عدم
المادة ١٠٧

بيان عدم
المادة ١٠٨

بيان عدم
المادة ١٠٩

بيان عدم
المادة ١١٠

بيان عدم
المادة ١١١

بيان عدم
المادة ١١٢

بيان عدم
المادة ١١٣

بيان عدم
المادة ١١٤

بيان عدم
المادة ١١٥

بيان عدم
المادة ١١٦

بيان عدم
المادة ١١٧

بيان عدم
المادة ١١٨

بيان عدم
المادة ١١٩

بيان عدم
المادة ١٢٠

بيان عدم
المادة ١٢١

بيان عدم
المادة ١٢٢

بيان عدم
المادة ١٢٣

بيان عدم
المادة ١٢٤

المرفق الخامس

الوظائف المؤقتة الجديدة والمعاد تصنيفها

الوظيفة	العدد	اللقب/المهام	الفرقة المرجعية
ف - ٣	١	محقق	الفقرة ٤١
ف - ٢	١	محقق	الفقرة ٤١
ف - ٢	١	موظف عمليات	الفقرة ٢٩
ف - ٢	١	موظف اتصالات	الفقرة ٧٥
(ف - ٢)	١-	منسق اتصالات (أعيد تصنيف الوظيفة من ف ١/٢ إلى ف ٣)	الفقرة ٧٦
ع (ر أ)	١٠	كاتب إدخال بيانات	الفقرتان ٣٤ و ٣٦
ع (ر أ)	٢	سائقون	الفقرتان ٣٩ و ٤١
ع (ر أ)	١	مشرفو صيانة	الفقرة ٧٠
ع (ر أ)	١	مساعد/نظافة/إدارة منزلية/تحضير الوجبات	الفقرة ٧٠
ع (ر أ)	١	مساعد مشتريات	الفقرة ٧١
ع (ر أ)	١	كاتب لشؤون السفر والنقل	الفقرة ٧٢
ع (ر أ)	١	كاتب لشؤون البريد والحقيقة	الفقرة ٧٣
ع (ر أ)	١	كاتب اتصالات	الفقرة ٧٧
ع (ر أ)	١	خبير اتصالات تقني	الفقرة ٧٧
ع (ر أ)	١	كاتب إداري	الفقرة ٧٧
ع (ر أ)	١	كاتب تجهيز النصوص	الفقرة ٧٩
ع (ر أ)	١	كاتب سجلات المحكمة	الفقرة ٦٧
ع (ر أ)	١-	مدير شبكة المنطقة المحلية (أعيد تصنيفها من ع (ر) إلى ع (ر أ))	الفقرة ٧٦
ع (د ر)	١	موظفو أمن (أعيد تصنيفها)	الفقرة ٦٤
م أ	١٠	موظفو أمن	الفقرتان ٦٣ و ٦٤

- - - - -